الملحق الشهرى العربى لجريدة

أريش

الأرمنية

عدد رقم ٤ (١٣٦) السنة الثانية عشرة أبريل ٢٠٠٩

الحى الأرمنى فى أضنة قبل مذبحة عام ١٩٠٩

الملحق الشهرى العربى لجريدة

أريف

الأرمنية

رئيس التحرير :
د : محمد رفعت الإمام
مستشار التحرير للمواد الأرمنية :
بيرج ترزيان
إعداد وطباعة :
دار نوبار للطباعة

• صدر العدد الأول من جريدة أريف الأرمنية فى يوم الثلاثاء ١١ مايو ١٩١٥
• تصدرها جمعية الصندوق الأرمنى الأهلى
• يصدر الملحق العربى فى اليوم الأول من كل شهر

• العنوان
٣ شارع سليمان الحلبى - القاهرة
ص.ب : ١٠٦٠
تليفون : ٢٥٧٥٤٧٠٣
فاكس : ٢٥٧٥٤٧٠٣ (٢٠٢)
رقم الإيداع : ٥٠١/ ١٩٩٨

المحتويات

الموضوع	الصفحة
○ افتتاحية العدد الذكرى المئوية لمذابح أضنة ١٩٠٩ - ٢٠٠٩ بقلم : بيرج ترزيان	١
○ شهادات الكتاب الأسود لطلعت باشا يُوثق حملته لإبادة الجنس فى عامىّ ١٩١٥ - ١٩١٧ بقلم : أرا صارافيان ترجمة : سحر توفيق	٦
حوالى مليون من ضحايا الإبادة تُغطيهم عباءة فقدان الذاكرة بقلم : سابرينا تافرنيز ترجمة : سحر توفيق	١٠
○ تاريخ بريطانيا والأرمن فى الحرب العالمية الأولى بقلم : أرتين أرسلانيان ترجمة : أ . د . جمال محمود حجر	١٢
○ آفاق فى المسألة الفلسطينية بقلم : عبد الله يسرى	١٩
○ مكتبة أريف الأرمن والغرب والإسلام تأليف : د . محمد رفعت الإمام عرض : د . حسام محمد عبد المعطى	٢٠
○ حوارات وزير خارجية أرمينية فى حديث لـ «الأهرام» حوار : محمد عبد الهادى	٢٤
○ متابعة مؤتمر العلاقات العربية الأرمنية الثقافية إعداد : شيماء الشواربى	٢٧
○ وختاماً إبادة الجنس وجرائم الحرب بقلم : د . محمد رفعت الإمام	

صورة الغلاف : من مجلة «توفيل دارميني» عدد يناير ٢٠٠٩

السادة القراء الراغبون فى الحصول على اشتراك هذا الملحق ، برجاء موافاتنا بالبيانات التالية .

الاسم .....
المهنة .....
العنوان : .....
التليفون : .....

افتتاحية العدد

الذكرى المئوية لمذابح أضنة

(١٩٠٩ - ٢٠٠٩)

بقلم : بيرج ترزيان

إسطنبول صيف عام ١٩٠٨ . الجو السياسى مشحون بالقلق . هناك تنظيمات سياسية مناهضة للسلطان العثمانى تتحرك فى الخفاء ، يقابلها جيش قوامه ٢٠ ألف جاسوساً يعملون لحساب السلطان ، ويُعْرف هؤلاء الجواسيس بـ «الخفية» ويراقبون عن كثب كل النشاطات السياسية والاجتماعية . والشعب فى ضيق شديد من بطش واستبداد السلطان عبد الحميد الثانى المعروف بـ «السلطان الأحمر» لما أمر به خلال حكمه من قتل الآلاف المؤلفة ولِما اعتاد عليه من تسميم واغتيال معارضيه .

وكانت التنظيمات السياسية المناهضة لحكم السلطان تعمل سراً داخل تركيا العثمانية منذ عدة عقود ، وتعمل علناً خارجها .

وأدت ممارسات السلطان فى النهاية إلى قيام انقلاب فى يولية ١٩٠٨ بمعرفة عناصر من الجيش العثمانى تنتمى إلى تنظيم الاتحاد والترقى المناهض لنظام الحكم ، وأُجبر السلطان على أثره فى ٢٤ يولية ١٩٠٨ إلى إعادة العمل بدستور ١٨٧٦ وكذلك دعوة البرلمان المنتخب بموجبه إلى الانعقاد بما بقى منه من أعضاء بعد أكثر من ٣٠ عاماً خلت .

وكان السلطان قد سبق أن أقر فى بداية حكمه دستور ١٨٧٦ وأوقف العمل به بعد ذلك فى ١٤ فبراير ١٨٧٨ دون إلغائه ، كما فضّ البرلمان المنتخب بموجبه دون حلّه .

ويجدر الذكر أن الإصلاحات فى الدولة العثمانية التى تلت حقبة التنظيمات (١٨٣٩ - ١٨٧٦) بدأت بدستور ١٨٧٦ الذى يعدّ رغم التشوهات الموجودة به أول خطوة نحو إصلاح نظام الحكم ، فلم ينبثق هذا الدستور من هيئة تمثيلية بل جاء من الإرادة العليا للسلطان ، كذلك لم يكن دستور ١٨٧٦ يفصل بوضوح بين صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فالسلطان هو الذى كان يعين رئيس الوزراء والوزراء وشيخ الإسلام . وكان الوزراء مسئولين أمام السلطان وليس أمام البرلمان ، وكانت شخصية السلطان مقدسة ومساءلته القانونية عن سلوكه وتصرفاته غير واردة ، حتى وَعْدِه باحترام الدستور لم يكن مطلوباً منه .

وحتى هذا الدستور المبتور الذى أُعلن فى ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ لم يُكتب له التطبيق حيث أوقف السلطان عبد الحميد العمل به بعد فترة وجيزة من صدوره كما سلف الذكر .

وكان الأرمن هم الأكثر تحمساً من بين رعايا الدولة العثمانية لدستور عام ١٨٧٦ عند صدوره اعتقاداً منهم بأن وجوده سيضع حداً للظلم المزمن الذى يتعرضون له .

وقد دأب الأرمن العثمانيون بداية من سبعينيات القرن التاسع عشر على السعى إلى إصلاح أحوالهم المتردية - خاصة فى الأقاليم - إما بتقديم الالتماسات إلى الباب العالى مباشرة وإما بالاتصال بالدول الكبرى لكى يقوموا بحثّ السلطان العثمانى على إجراء تلك الإصلاحات .

وجدير بالذكر أن قطاعاً من الأرمن العثمانيين الممثلين فى حزب الاتحاد الثورى الأرمنى (الطاشناق) كان يتعاون مع تنظيم الاتحاد والترقى قبل قيام الأخير بالانقلاب والاستحواذ على السلطة . كذلك تجدر الإشارة إلى أنه بعد مجئ تنظيم الاتحاد والترقى إلى الحكم ، وانتخاب برلمان جديد ، وإعادة صياغة بعض مواد الدستور ليتماشى مع الأوضاع الجديدة ، والحدّ من صلاحيات السلطان المستبد ، وتبنى مبادئ العدالة والمساواة والحرية والإخاء ، اندلعت مظاهرات عارمة فى الشارع العثمانى ابتهاجاً بالأوضاع الجديدة ، تعانق خلالها الأتراك والأرمن وكل الأقليات الأخرى بعيون دامعة ، وعاد إلى البلاد ٨٠ ألف منفى وهارب ، وقرر الجميع بناء «تركيا جديدة» لا مكان فيها للتفرقة العنصرية والدينية ولا للنهب وانتهاك العرض والاضطهاد ، وكان الكلّ فى نشوة من جراء الفرحة التى تغمرهم ، فالكل عثمانيون أبناء الوطن الواحد .

إلا أن كل ما سبق لم يحل دون تواجد فئة متعنتة من الأتراك الذين لم يتجاوبوا مع هذه التغيّرات ولم يستريحوا لها وتربصوا لتلقين درس قاس «للأرمن المدللين» حتى يفهم الجميع أن التركى لازال هو السيد الحاكم والأرمن وغيرهم هم الرعية ، وكان الأرمن فى نظر هؤلاء هم العنصر الذى تآمر مع الاتحاد والترقى فى التمهيد للانقلاب ضد السلطان ، وتسبب فى الحدّ من سلطات «الخليفة» ، كما أن مجرد تصور الأرمن أنهم سيتساوون مع العنصر التركى فى الحقوق والواجبات كان تجاوزاً للحدود غير مسموح به ويجب وقفهم عنده .

وجاءت اللحظة المواتية فى ٣١ مارس ١٩٠٩ (١٣ أبريل ١٩٠٩ حسب التقويم الجديد «الغريغورى») حيث قامت بعض وحدات الجيش المرابطة فى إسطنبول بانقلاب مضاد ضد تنظيم الاتحاد والترقى ، ساندها طلاب المدارس الدينية وبعض المشايخ الذين قادوا المظاهرات منادين بالعودة إلى تطبيق الشريعة تحت شعار «السلطان خليفة كل المسلمين» . واستطاع السلطان عبد الحميد أن يستعيد سلطاته الدكتاتورية المطلقة لفترة وجيزة جداً ، استعمال خلالها بعض المساندة الشعبية ضد تنظيم الاتحاد والترقى العلمانى ، مؤكداً على إسلامية الدولة التى هو خليفتها ورمزها .

ولم يدم الانقلاب المضاد إلا لفترة أيام حيث جاءت إلى العاصمة على وجه السرعة وحدات من الجيش العثمانى المرابط فى مدينة سيلانيك ، وأُعيدت الأمور إلى سابقتها ، واجتمع البرلمان فى جلسة سرية وقرر خلالها بالإجماع خلع السلطان عبد الحميد الثانى وتعيين أخيه الأصغر محمد رشاد الخامس خلفاً له .

وعلى الرغم من أن الفترة بين الانقلاب المضاد والانقلاب الذى جاء بعده لم تدم إلا بضعة أيام ، فإن هذه الفترة المتقلبة فى العاصمة إسطنبول نسبيت فى مذابح الأرمن المعروفة باسم «مذابح أضنة» والتى نظمتها السلطات فى ولايتىّ أضنة وحلب ، ودامت شهراً ويزيد .

وإقليم أضنة يقع على شاطئ البحر المتوسط داخل حدود قليقية التاريخية التى كانت مملكة أرمنية مستقلة فى الفترة ما بين القرن الحادى عشر والقرن الرابع عشر ، وكان سكان هذا الإقليم من الأرمن قد نجوا من المذابح الحميدية التى نُظمت فى تركيا العثمانية ضد الأرمن فى الفترة ما بين عامىّ ١٨٩٤ و١٨٩٦ ، وحصدت حيوات ٣٠٠ ألف شخص .

ويقول المؤرخ فاهيه طاشجيان المعروف بدراساته عن قليقية ومذابح أضنة ، أن منطقة أضنة كانت ثرية وتجذب إليها المستثمرين الأجانب ، وكان مصدر هذه الثروة لدى كثير من العائلات فى المنطقة هو زراعة القطن ، وكان كبار الأثرياء فى الإقليم هم عدد محدود نسبياً من المسلمين أصحاب الأراضى الزراعية الشاسعة ، أما الأثرياء لدى المسيحيين فكانوا من الأرمن والأروام ، وكان عدد هؤلاء الأثرياء كبيراً ويزداد باضطراد ، وكان الأرمن والأروام هم الشركاء المفضلين لدى المستثمرين الأوربيين .

وكانت هناك موجات من الهجرة الأرمنية إلى قليقية خاصة من الولايات العثمانية الداخلية .

ويضيف طاشجيان أن هذا الازدهار الاقتصادى لدى

الأرمن صاحبه ازدهار ثقافي وفكرى نتيجة لتوسع الأرمن فى إنشاء المدارس الخاصة بهم .

وأدت الاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية إلى وجود توترات بين الطوائف المكوِّنة لمجتمع أضنة ، إلا أن الوضع كان تحت السيطرة فى العهد السابق على الحقبة الاتحادية ، ويبدو أن الأولوية فى تلك الفترة كانت للتنمو الاقتصادى للمنطقة ، وكان الملاحظ أيضاً أن رجال الإدارة المحليين يكتنزون ثروات شخصية ، ولكن بعد الانقلاب الذى قام به الاتحاديون أضحت هناك مفاهيم متباينة ومتناقضة . فبينما كان الأتراك يرون أن الانقلاب الاتحادى ايذاناً بإنهاء التواجد الغربى الكثيف على الصعيد المحلى ، كانت الأقليات المسيحية ترى فى إعادة العمل بالدستور العثمانى الفرصة التى طالما انتظروها للتساوى مع أقرانهم من المواطنين الأتراك ، وكان الوضع قابلاً للانفجار خاصة وأنه لم تكن هناك رغبة حقيقية لدى السلطات المركزية للتخفيف من هذا التوتر .

وكانت العناصر التركية الرجعية فى الإقليم المستاءة من الحكم الدستورى الجديد تتهم الأرمن بأنهم جلبوا «الحرية» (أى قاموا بتفعيل النظام الدستورى فى تركيا) ، وهم بذلك يسعون إلى «نهب» السلطة من أيدى الأتراك ويُخططون لإعادة إقامة «مملكة أرمنية» .

وخلال الأشهر القليلة السابقة على مذابح أضنة سُجلت عدة حوادث قُتل فيها الأرمن على أيدى الأتراك دون أن تُحرك السلطات ساكناً للبحث عن الجناة أو إجراء تحقيقات لتقصى الحقيقة بشأن ما يجرى .

وأدت هذه الأوضاع إلى حدوث بعض التحرشات بين الأتراك والأرمن سرعان ما انقلبت فى ١٣ أبريل ١٩٠٩ إلى هجوم منظم على الأحياء الأرمنية فى أضنة حيث قام الغوغاء الأتراك خلاله بذبح الأرمن ونهب وحرق ممتلكاتهم . ودامت هذه المذبحة ثلاثة أيام هدأت بعدها الأحوال بعض الشىء . ثم أرسلت الحكومة المركزية بعد ذلك قواتاً من الجيش العثمانى «لإعادة النظام» ، إلا أن ظهورها فى أضنة أدى إلى مذابح جديدة فى ٢٥ أبريل فاقت فى حجمها وطرق اقترافها سابقتها ؛ إذ اشترك فيها قوات الجيش النظامى مع الغوغاء ، وقد انتشرت المذابح فى كل أنحاء ولاية أضنة وكذلك فى المناطق الغربية والشمالية من ولاية حلب التى كان يقطنها الأرمن ، وراح ٣٠,٠٠٠ أرمنى ضحية لهذه المذابح منهم ٢٠,٠٠٠ فى ولاية أضنة والباقى فى ولاية حلب ، وتم تخريب وحرق عشرات المدن والقرى الأرمنية ، واستطاع سكان بعض المدن مثل هاجين وزيتون وفنديجاك وسيس ودورت يول الدفاع عن أنفسهم ووقف هجوم عشرات الآلاف من الأتراك .

وعلاوة على الخسائر فى الأرواح التى سلف ذكرها ، خلفت هذه المذابح ٧٨٨٣ يتيماً و ٤٠٧٢ أرملة ، كما بقى ما يزيد على ٣٠,٠٠٠ شخص بلا مأوى .

أما بالنسبة للخسائر المادية خلال هذه المذابح فخُرب أو أُحرق ٣٢ كنيسة و ١٩ مدرسة و ٢٩٢٣ منزلاً و٥٩٣ حانوناً و٢٦٥ ضيعة و١٨ فندقاً وخاناً ، ومصنعين و٢٣ مطحنة .

وإزاء هول الكارثة وضغط الرأى العام المحلى والأوربى ، بدأت الحكومة مضطرة فى إجراء التحقيقات .

وكشفت التحقيقات عن أنه عُقد عشية موجة المذابح الأولى اجتماع برئاسة والى أضنة تقرر فيه الهجوم على الأرمن ، وأُرسلت تعليمات كتابية سرية لكل أنحاء الولاية من أجل البدء فى المذابح مما يفسر قيام الغوغاء بالهجوم المتزامن على الأرمن فى كل أنحاء ولاية أضنة وبعض أنحاء ولاية حلب كما سبق الذكر . كذلك عُلم أن السلطات أرسلت قبل البدء فى المذابح كميات كبيرة من السلاح والعتاد تم توزيعها على الأتراك ، كما تم الإفراج عن أكثر من ٥٠٠ مجرم من السجون قبل المذابح مباشرة .

إلا أن التحقيقات التى أُجريت لم تكشف عن المحرضين الحقيقيين للمذابح ، ولم يساعد الجو السياسى السائد القيادات الأرمنية على الإصرار على تحقيقات متعمقة وطلب التعويضات عن الخسائر فى الأرواح والأموال ، حيث كانت أصابع الاتهام تشير إلى تورط القيادات الاتحادية الحاكمة فيما جرى . وكانت الحكومة تسعى إلى استرضاء الرأى العام

الأوربى والتخفيف من الاحتجاجات الأرمنية وإبعاد تهمة التواطؤ من جانبها فى اقتراف المذابح ، وظل بذلك المسئولون الحقيقيون عن المذبحة دون عقاب .

ولعلّ أصوب تقييم لهذه الأحداث هو ماكتبه المؤرخ الأرمنى الأمريكى روبين بول أداليان مدير المعهد الأرمنى القومى بالولايات المتحدة فى تحليل له منشور على الموقع الإلكترونى للمعهد حيث جاء فيه : إن مذابح أضنة كشفت التكوين المزدوج لحركة تركيا الفتاة التى كانت تتكون من العناصر الليبرالية والقومية الراديكالية ، كذلك أظهرت تلك المذابح تلاقى مصالح القوميين مع العناصر الرجعية والمحافظة فى الدولة العثمانية وذلك فى سياساتها تجاه أقلية ذات فكر تقدمى . وعلى الرغم من عودة الحكومة الدستورية ، فقد أُعيد تقديم شبح العنف الجماعى كآلة من آليات سلطة الدولة .

* * *

ونختتم عرضنا لمذابح أضنة بسرد بعض الوقائع المتصلة بها والتى لها دلالة خاصة ، إذ تُبين بجلاء وفاء الأرمن لفكرة المواطنة فى الوطن العثمانى ورفض الأتراك إشراكهم والأقليات الأخرى فى تلك المواطنة .

١ - **لجنة التحقيق** : جاء فى كتاب حديث نُشر خلال الشهر الماضى فى باريس بعنوان «المذابح الجماعية للأرمن فى قليقية (أبريل ١٩٠٩)» للمؤرخ الأرمنى المعروف هراتشيج سيمونيان ، أنه بعد وقوع مذابح أضنة شكل البرلمان التركى لجنة لتقصى الحقائق من عضوين أحدهما أرمنى وهو هاجوب بابيجيان والآخر تركى وهو يوسف كمال بك ، وكان العضو الأرمنى معروف «بشدة حبه للأتراك» كما كان «اتحادياً متفانياً» ، ويرى ضرورة التفاف الكل بغض النظر عن انتماءاتهم القومية حول فكرة وحدة الوطن العثمانى ، وكان انتخابه عضواً فى اللجنة المذكورة يستند إلى هذا الاعتبار . وقد وصل عضوا اللجنة إلى أضنة فى ١٦ مايو ١٩٠٩ ، وبدأ بابيجيان فى تحقيقاته دون أى تخوف أو تحيز ، ولكن نتائج تلك التحقيقات هزت كيانه ، فعند اكتشافه الوقائع التى تُؤكد براءة الأرمن والظلم الفادح الذى وقع عليهم ، سرد فى تقريره الحقائق دون مواربة مما تسبب فى تصادمه مع العضو التركى للجنة يوسف كمال بك ، وبعد إنهاء مهمته عاد بابيجيان إلى إسطنبول بالباخرة وعند مروره بميناء أزمير أجرى المراسل المحلى لجريدة «الاتحاد» حديثاً معه فى الميناء ، وأدلى فيه بابيجيان بآرائه عن المذابح دون أى تخوف وحمّل مسئوليتها والى أضنة وحاكمها العسكرى وكبار المسئولين هناك ، وعند وصوله إلى إسطنبول قام بابيجيان بكتابة تقرير موسع قدمه إلى البرلمان ذاكراً فيه الوقائع ومشيراً إلى أن مسئولية المذابح تقع على الحكومة المركزية التى تواطأت مع السلطات المحلية ورئاسة وأعضاء لجنة الاتحاد والترقى .

ولم يكن لبابيجيان الحق فى نشر تقريره طالما أنه لم يُعرض بعد على البرلمان ، ونظراً إلى أنه كان يساوره الشك بألاّ يُستمع إلى تقريره فى البرلمان ، لذلك أرسل فحواه فى شكل حديث صحفى إلى الصحافة فى إسطنبول ونشر الحديث فى ٢٥ يونية ١٩٠٩ فى جريدة «تصفيرى إفكيار» ، وأدى ما جاء فى الحديث إلى «ارتجاف» فى أوساط إسطنبول .

وكان مقرراً أن يقدم تقرير بابيجيان إلى البرلمان العثمانى فى نهايات شهر يولية ، إلا أن «المنية فاجأته» يوم ٢٠ يولية واختفى التقرير .

ولم يُصدق أحد قصة الموت المفاجئ ، وفهم الكل أن الرجل قد مات مسموماً ، وبعد مرور فترة استطاع الأرمن الحصول على مسودة التقرير وقاموا بطبعه سراً وتوزيعه ، ووقعت نسخة منه فى يد مراسل جريدة «تايمز» الإنجليزية الذى نشر مقتطفات طويلة منه مع كتابة مقدمة وافية لها فى الجريدة . ثم نشر التقرير بالكامل فى جريدة «يرو أرمينيا» فى فرنسا فى أبريل ١٩١٣ بمقدمة كتبها فرنسيس بريسانس الذى أبدى اقتناعه بأن مذابح أضنة من فعل الحكومة التركية وحذّر الأرمن فى أرمينية الغربية من احتمال حدوث مذابح أوسع نطاقاً (ولم يكن مخطئاً) .

٢ - إيواء القيادات الاتحادية لدى القيادات الأرمنية

يُشير المؤرخ ريمون كيفوركيان الأستاذ فى جامعة باريس VIII - سان دينى ومدير مكتبة نوباريان فى باريس فى المجلد الذى

أعده عن قليقية* أنه خلال فترة الفوضى التى دامت خمسة أيام إثر اندلاع تمرد ١٣ أبريل كان يتم البحث النشط عن الاتحاديين ، وقام القيادى الطاشناقى أجنونى بالتستر فى منزله على محمد طلعت ، بينما كان النائب البرلمانى كريكور زوهراب يُدارى فى بيته على خليل بك منتشه وهو عضو آخر فى قيادة لجنة الاتحاد والترقى ، كذلك تستر المناضل الأرمنى أزاريج على الدكتور ناظم .

وتجدر لنا الإشارة إلى أن القياديين الأرمن الذين تستروا فى بيوتهم على قياديّ لجنة الاتحاد والترقى انقاذاً لحياة الأخيرين لم يكونوا على علم بالمذابح التى تُقترف فى بنى جلدتهم فى أضنة ، ولم يكونوا آنذاك يتخيلون المصير الذى ينتظرهم بعد عدة سنوات وتحديداً فى عام ١٩١٥ على يد نفس الأشخاص الذين قاموا بالمخاطرة بأنفسهم من أجلهم بالتستر عليهم ، حيث تحوّل قياديو الاتحاد والترقى إلى جلادى مَنْ تستروا عليهم وأمروا بنفيهم وإبادتهم .

٣ - برقية مرسلة من وزارة الداخلية العثمانية

يُشير المؤرخ ريمون كيفوركيان فى المجلد سالف الإشارة إليه أن والى أضنة جودت بك أرسل فى اليوم السابق على المذابح أربع برقيات إلى وزارة الداخلية يُفيد فيها فى تعبيرات عامة عن الفوضى التى تسود المدينة وعن واقعة اضطراره إلى «اللجوء إلى دعوة كل قوات الاحتياط داخل الولاية لحمل السلاح للحفاظ على النظام» ، وجاءته برقية كرد وحيد من وكيل وزارة الداخلية هاجى عادل بك مُؤرّخة الأول (أو ١٤) من أبريل يطالب فيها الوالى «السهر بأكبر قدر من الاهتمام على ألا يتعرض الرعايا الأجانب ومؤسساتهم الدينية وقنصلياتهم لأى ضرر» ، حتى وإن كانت هذه التوصيات لم تؤت بالنتائج المرجوة - حيث أُحرقت أغلب المبانى الدينية والعلمانية الأجنبية وقتل اثنان من المبشرين الأمريكيين إلا أنها تشهد على الأسلوب الذى كانت تدار به هذه القضية فى وزارة الداخلية .

ونضيف من جانبنا أن فحوى البرقية يدلّ على أن اهتمام وزارة الداخلية منصَبّ على الأجانب دون رعايا الدولة ولا يهم ما قد يحدث للأرمن نتيجة للتسيب الموجود لدى الغوغاء الأتراك الذين كانوا يطالبون الوالى فى مظاهرة صاخبة «بعقاب الأرمن» .

* * *

وعند الحديث عن الإبادة الأرمنية التى اقترفتها الحكومة العثمانية على يد قيادات لجنة الاتحاد والترقى خلال سنوات الحرب العالمية الأولى بدءاً من عام ١٩١٥ ، تتعلل الحكومة التركية المعاصرة ومؤيدوها ومساندوها من المؤرخين والسياسيين أن ظروف الحرب هى التى أدت إلى موت الأرمن ، ولم تكن هناك أية نية أو خطة للإبادة بل كان الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات احتياطية خوفاً من تورط الأرمن المقيمين على الحدود الشرقية للدولة والمتاخمة للحدود الدولية فى مساعدة الروس الذين كانوا فى حرب مع تركيا العثمانية ، ولا يرد معضدو هذا الرأى على السؤال الملح الذى يفرض نفسه ، أنه إذا كانت الإجراءات الاحتياطية واجبة على الحدود التركية الروسية ، لماذا نُفى كل الأرمن فى جميع أنحاء الدولة العثمانية بما فيها المناطق الداخلية وغير الحدودية خاصة أنه لم يكن يبقى لدى الأرمن من الرجال القادرين على القيام بأية مبادرة ثورية ، إذ أن كل الرجال الأرمن القادرين على حمل السلاح كانوا مجندين مع أقرانهم الأتراك فى الجيش العثمانى ويُدافعون معهم عن الوطن المشترك .

وإذا كان الحال كذلك بالنسبة لظروف الإبادة الأرمنية التى بدأت فى عام ١٩١٥ واستمرت حتى عام ١٩٢٣ ، فما هو التبرير فى حالة مذابح أضنة التى تمت فى فترة سلام لم توجد فيها حروب ، بل كان الدستور العثمانى الذى بدأ «الإعمال به نواءً اعتباراً من ١٩٠٨ يعطى آمالاً واسعة للكل بقيام دولة يسود فيها الحكم الدستورى وتُحترَم فيها حقوق الإنسان .

فالثابت أنه لم يكن هناك أى مبرر لمذابح أضنة سوى الذرائع المغلوطة ومشاعر عدم قبول الآخر المسيطرة على العنصر التركى الحاكم والسلبيات المتولدة من تلك المشاعر .

---

* مجلة التاريخ الأرمنى المعاصر - المجلد الثالث (عدد خاص) ، ١٩٩٩ بعنوان «قليقية (١٩٠٩ - ١٩٢١) من مذابح أضنة إلى الانتداب الفرنسى» .

الكتاب الأسود لطلعت باشا

يوثق حملته لإبادة الجنس فى عامىّ ١٩١٥ - ١٩١٧

بقلم : آرا صارافيان ترجمة : سحر توفيق

فى نهاية العام المنصرم ، ٢٠٠٨ ، نُشر فى تركيا الكتاب الأسود لطلعت باشا وزير الداخلية العثمانية تحت عنوان «الوثائق الباقية لطلعت باشا» . وقد أعدّ الكتاب للنشر الصحفى التركى مراد بارداكتشى ، وهو من المهتمين بالتاريخ العثمانى وتاريخ الموسيقى التركية ، وناشر الكتاب هو دار إفرست . ويُقدم الكتاب صورة طبق الأصل من المذكرات الخطية الشخصية لطلعت باشا والمتضمنة بيانات عن ترحيلات المواطنين العثمانيين الأتراك والأرمن خلال الحرب العالمية الأولى . ونظراً لأهمية البيانات الواردة فى الكتاب حيث أنها بخط يد المخطط الرئيسى للإبادة الأرمنية ، فإننا نُقدم فى هذا العدد من «أريف» مقالين تحليليين نُشرا عن الكتاب ، أولهما بتوقيع المؤرخ البريطانى الأرمنى أرا صارافيان فى جريدة *Armenian Reporter* التى تصدر فى نيويورك باللغة الإنجليزية ، وثانيهما بقلم سابرينا تافرنيز بالاشتراك مع سبنيم أرسو فى جريدة *New York Times* الأمريكية .

[صرح طلعت بقوله]: لقد تخلصوا بالفعل من ثلاثة أرباعهم (الأرمن) ، لم يبق أحد منهم فى كل من بتليس وفان وأرضروم . وأن الكراهية كانت شديدة الكثافة الآن لدرجة أنهم لابد أن ينهوا المسألة . . . وقال إنهم سوف يعتنون بالأرمن فى زور وغيرها من الأماكن ، لكنهم لا يريدونهم فى الأناضول . قلتُ له ثلاث مرات أنهم يرتكبون خطأ فادحاً وسوف يندمون عليه . فقال : «إننا نعرف أننا قد ارتكبنا أخطاء . لكننا لا نندم أبداً» .

صفحة يوميات بتاريخ ٨ أغسطس ١٩١٥

حول محادثة بين طلعت باشا وسفير الولايات المتحدة هنرى مورجنثاو ، من كتاب سياسة الولايات المتحدة فى البسفور : مذكرات السفير مورجنثاو ، ١٩١٣ - ١٩١٦ ، إعداد وتحرير ومقدمة بقلم أرا صارافيان (*United States Diplomacy on the Bosphorus: The Diaries of Ambassador Morgenthau, 1913 - 1916, comp., ed., and intro. Ara Sarafian* [Princeton and London: Gomidas Institute, 2004]).

لندن : فى نهاية عام ٢٠٠٨ ، نشر كتاب أسود عبارة عن صور طبق الأصل لنصوص كُتبت بخط اليد تخص محمد طلعت باشا ، وزير الداخلية العثمانى فى عام ١٩١٥ . ومن المحتمل أنه أهم وثيقة لم يُكشف عنها أبداً تصف تدمير الأرمن فى الإمبراطورية العثمانية فى الأعوام ١٩١٥ - ١٩١٧ . ويعتمد الكتاب الأسود على مصادر عثمانية لم تعد متاحة للإجابة على الكثير من الأسئلة حول ما توضحه تلك المصادر .

عندما كنتُ أبحث فى مجموعة التلغرافات المشفرة فى أرشيفات رئاسة الوزراء فى إسطنبول منذ عدة سنوات ، أذهلنى عدد التلغرافات المرسلة عام ١٩١٥ من طلعت باشا يأمر بترحيل الجاليات المنفردة ، متسائلاً عن حالة القوافل ، ومصدراً تعليمات لمزيد من الترحيلات . وما برز من ذلك كان صورة لحاكم يتملكه هوس بتقدم برنامج إرشاداته . وكثير من الردود على تساؤلات طلعت لم تكن متاحة . إن ما يفعله الكتاب الأسود هو تلخيص للبيانات التى جمعها .

فى السنوات الأخيرة أصر بعض مفكرى الدولة التركية على أن ترحيلات عام ١٩١٥ للأرمن العثمانيين لم تكن جزءاً من عملية إبادة جنس ، لكن عملية تنظيمية لنقل السكان وإعادة توطينهم . وقد أصروا على أن الأرشيفات العثمانية فى تركيا اليوم تُدعم رأيهم هذا . لكن ، فيما بينهم ، لم يستطيعوا إلا أن يستشهدوا بمزيج من الترحيلات الرسمية وإجراءات إعادة التوطين ، وكانت تقارير معينة تتحدث عن الترحيلات ، ولم يكن ثمة ما يدل بشكل قاطع على ما حدث بالفعل للمرحلين .

والحق أنه ما من مؤرخ يعمل فى الأرشيفات التركية تمكن ، بالاعتماد على السجلات العثمانية ، من تقديم صورة مترابطة منطقية لترحيلات الأرمن وإعادة توطينهم فى أية منطقة داخل الإمبراطورية العثمانية . ذلك أن السجلات العثمانية لا تدعم الفرضية التركية الرسمية حول إبادة الأرمن .

وبينما هناك اتفاق عام بين الأرشيفات التركية ومصادر أخرى بأن آلاف الأرمن تم إخراجهم من بيوتهم فى عام ١٩١٥ ، فليس هناك رواية صلبة عما حدث لهؤلاء المرحَّلين فى السجلات العثمانية . ولكن الأرشيفات الأجنبية ، مثل السجلات القنصلية للولايات المتحدة ، تُعطى تقييماً أفضل نوعية للتطورات الفعلية من الوثائق العثمانية المتاحة .

وقد يبدو غياب السجلات العثمانية مثيراً للحيرة ، لأنه وفقاً للإجراءات الإدارية العثمانية ، كان على الموظفين العثمانيين أن يحتفظوا بسجلات مفصلة لترحيل الأرمن ، وكذلك بقائمة لجرد ممتلكاتهم ، بالإضافة إلى تفاصيل التوطين النهائى لمن تُنفذ بحقهم هذه الإجراءات . ولهذا فإن الغياب الكامل لمثل هذه السجلات فى الأرشيفات التركية اليوم أمر يلفت النظر .

كتاب بخط اليد

والكتاب المنشور مؤخراً كصورة طبق الأصل من الكتاب الأسود لطلعت باشا قد يجيب إجابة شافية على الكثير من التساؤلات الخاصة بالسجلات العثمانية . فى ٧٧ صفحة ، يتضمن الكتاب قسماً أساسياً حول ترحيلات الأرمن فى ١٩١٥ - ١٩١٧ . والكتاب ومحتواه لم يكشف عنهما أبداً أثناء حياة طلعت ، أو ضمن مذكراته التى نُشرت بعد وفاته فى ١٩٢١ . وبعد اغتياله فى عام ١٩٢١ ، احتفظت أرملته بهذا الكتاب ثم أعطته للمؤرخ التركى مراد برداكتشى فى ١٩٨٢ . وقد نشر السيد بارداكتشى أجزاء من الكتيب فى جريدة حريت عام ٢٠٠٥ . ولم تنشر القصة كاملة حتى نهاية ٢٠٠٨ .

وتكمن أهمية الكتاب الأسود فى ثقل صاحبه ، والحقيقة أن محتواه كان مستمداً من السجلات الإدارية العثمانية التى لم تعد متاحة للمؤرخين فى تركيا ، والبيانات الحقيقية التى يقدمها حول ترحيلات الأرمن . ولا يحمل الكتاب ولا البيانات المتضمنة فيه أية تواريخ واضحة ، رغم أن السيد برداكتشى يرى أن الأرقام خاصة بعامىّ ١٩١٥ - ١٩١٦ ، رغم أننى أظن أنها قد تكون خاصة بنهاية عام ١٩١٦ أو حتى بداية عام ١٩١٧ .

وجهة نظر الدولة

يمكن اعتبار البيانات المقدمة فى هذا الكتاب رؤية لإبادة الأرمن من وجهة نظر الدولة . ولاتزال وجهة نظر الدولة هذه بحاجة إلى تقييم انتقادى ، وهو ما أقوم به فى دراسة منفصلة . أما هدف هذا المقال فهو تقديم البيانات الجوهرية التى أُبلغت لطلعت باشا عن الحالة الفعلية للأرمن .

إن الإحصاءات الخاصة بالقضاء على الأرمن فى الكتاب الأسود مقسمة إلى أربع فئات تغطى ٢٩ منطقة (ولايات وسناجق) من الإمبراطورية العثمانية .

وهذه الإحصاءات يُفترض أنها تعكس :

- السكان الأرمن فى كل منطقة فى عام ١٩١٤ .
- الأرمن الذين لم يتم ترحيلهم (المفترض فى عامىّ ١٩١٥ - ١٩١٦) .
- الأرمن الذين تم ترحيلهم ويعيشون فى أماكن أخرى (١٩١٧) .
- الأرمن الذين هم أصلاً من خارج الإقليم الذى يعيشون فيه (١٩١٧) .

من هذه الإحصاءات ، نستطيع أيضاً تكوين فكرة عن عدد الأرمن الذين تم ترحيلهم ولكن لم يكن لهم وجود فى عام ١٩١٧ . بعض هؤلاء الأرمن المفقودين بلاشك هربوا من الإمبراطورية العثمانية ، مثل أولئك الذين كانوا فى ولاية فان (حيث كانت بها مقاومة عنيفة) ، أو أجزاء من أرضروم (التى وقعت تحت الاحتلال الروسى بعد إخفاق هجوم العثمانيين فى الشرق) . ومع ذلك ، فإن عدداً قليلاً للغاية من الأرمن استطاعوا الهرب بهذه الطريقة ، ومن أجل مناقشتنا اليوم ، سوف نفترض أن الأغلبية العظمى من «أرمن مفقودين» فى ١٩١٧ قد قتلوا أو ماتوا أثناء الترحيلات .

تساؤلات أجيبت عنها

الأرقام الموجودة فى كتاب طلعت باشا الأسود لا تقدر بثمن ، لأنها تُجيب على بعض الأسئلة الأساسية حول الإبادة الأرمنية . واثنان من هذه الأسئلة يختصان بطبيعة الترحيلات الفعلية لعام ١٩١٥ ، والمصير المحدد لهؤلاء المرحلين وهم يُدفعون إلى صحراء دير الزور ، إحدى المناطق الرئيسية المحددة لإعادة التوطين .

وتتناقض معلومات طلعت باشا مع الفرضية التركية الرسمية بأن الترحيلات كانت عملية منظمة تحكمها القوانين والنظم العثمانية ، أو أن المرحلين تم توطينهم بنجاح فعلاً فى دير الزور . ومن المثير للاهتمام أن كتاب طلعت الأسود يُبين أيضاً أن عدد الأرمن فى الإمبراطورية العثمانية كان أعلى كثيراً مما تفترضه الأرقام الرسمية .

تؤكد أعداد طلعت باشا أن معظم الأرمن العثمانيين خارج القسطنطينية قد تم ترحيلهم بالفعل ، وأن معظم هؤلاء المرحلين قد اختفوا بحلول عام ١٩١٧ . وفى المتوسط ، تم ترحيل ٩٠ بالمائة من الأرمن المقيمين فى الأقاليم ، و٩٠ بالمائة من هؤلاء المرحلين قُتلوا . وعدد الناس الذين فُقدوا كان أكثر من ٩٥ بالمائة بالنسبة لمقاطعات مثل طرابيزون وأرضروم والرها وديار بكر ومعمورة العزيز وسيفاس . وهذه الأرقام تبين بوضوح أن الترحيلات كانت ترقى إلى حكم بالإعدام ، وأنها تثبت صحة التقارير القنصلية للولايات المتحدة التى قالت الكثير ، خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين تم ترحيلهم من الولايات الشرقية .

مذبحة دير الزور عام ١٩١٦

تخبرنا البيانات التى بين أيدينا بحجم مذابح دير الزور لعام ١٩١٦ . وهناك اتفاق عام على أن مئات الآلاف من المرحلين أُرسلوا إلى تلك المنطقة الصحراوية فى عامىّ ١٩١٥ - ١٩١٦ ، وهى المنطقة الرئيسية لإعادة التوطين وفقاً للمراسيم العثمانية . ولا تقول المصادر العثمانية إلا معلومات قليلة عما حدث لهؤلاء المرحلين . وتشهد روايات الناجين والمصادر خارج تركيا (مثل تلك الموجودة فى أرشيفات الولايات المتحدة) على حقيقة أن المرحلين إلى منطقة دير الزور قد مات معظمهم .

وبحلول عام ١٩١٧ ، حتى أولئك الأرمن الذين كانوا قادرين على التوطن فى تلك المنطقة ، أساساً بسبب مجهودات حاكم المنطقة على سعود بك ، أُخذوا بعيداً وذُبحوا بعد وصول حاكم جديد ، والذى كان من التابعين

لطلعت باشا . ومنكرو الإبادة الأرمنية - الذين ليست لديهم مصادر كافية من الأرشيفات التركية - يستشهدون بسجلات الولايات المتحدة ليبرهنوا على أن ٣٠٠,٠٠٠ من الناس أُرسلوا إلى تلك المنطقة - متجاهلين حقيقة أنه عملياً لم يعش أحد منهم إلى عام ١٩١٧ . وتظهر سجلات طلعت باشا وجود ٦,٧٧٨ من الأرمن فى هذه المنطقة فى عام ١٩١٧ .

إجمالى عدد السكان

يعطينا الكتاب الأسود أيضاً نظرة فاحصة إلى أعداد الأرمن فى الإمبراطورية العثمانية حوالى عام ١٩١٤ . وبينما لا تزال تلك الأرقام أقل من بعض الإحصاءات الموجودة خارج تركيا ، فإن مجموعة بيانات طلعت باشا تناقض هذه الأرقام التى يستشهد بها منكرو الإبادة الأرمنية ، الذين يُقللون من عدد الأرمن العثمانيين كجزء من إستراتيجيتهم .

يذكر الكتاب الأسود أرقاماً رسمية من المسح العثمانى للسكان عام ١٩١٤ ، مع ملحوظة تشرح أن هذا الرقم ، مثل أرقام الأرمن المسجلة فى عام ١٩١٧ ، لابد من زيادتهما بعامل قدره ٣٠ بالمائة لتعويض من لم يتم إحصاءهم .

وبذلك فإن هذه الملحوظة ترفع من رقم الطائفة الأساسية ، الطائفة الأرمنية الرسولية (أو الغريغورية) من ١,١٨٧,٨١٨ إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة قبل الترحيلات . تشير الملحوظة أيضاً إلى أن الأرمن الكاثوليك فى الإمبراطورية العثمانية كان عددهم ٦٣,٩٦٧ (والذى يمكن رفعه أيضاً إلى ٨٣,١٥٧) .

ولم يذكر عدد الأرمن البروتستانت . هذه الأرقام تجعل عدد الأرمن العثمانيين ، بناء على البيانات الرسمية ، يُقارب ١,٧٠٠,٠٠٠ نسمة . ووفقاً لهذه الأرقام ، فإن إجمالى عدد الأرمن المفقودين فى عام ١٩١٧ كان حوالى ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة . وإذا حذفنا عدد أولئك الذين ربما هربوا إلى روسيا ، فإن عدد الأرمن المفقودين سيظل بين ٨٠٠,٠٠٠ إلى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة .

إن كتاب طلعت باشا الأسود يمنحنا بصيرة لا تقدر بثمن نرى بها الهيمنة البيروقراطية لرجال الإدارة العثمانيين الذين سيطروا على الأرمن ، ونوع المعلومات التى جمعوها كما هو متوقع . إن وجود هذه المعلومات فى كتاب طلعت باشا الأسود يُثير مرة أخرى قضية ماذا حدث للحشد الكبير من الوثائق الأرشيفية التى كانت تُدعم هذه البيانات . يمدنا الكتاب الأسود أيضاً بتفاصيل واقعية عن عملية القضاء على الأرمن بوضوح فى عامىّ ١٩١٥ - ١٩١٦ ، ويبين زيف التوكيد الرسمى التركى بأن الترحيلات كانت عملية منظمة لنقل وإعادة توطين الناس بين عامىّ ١٩١٥ و ١٩١٦ . حقاً ، إن الصورة التى رسمها الكتاب الأسود تضيف مصداقية على الروايات الأكثر انطباعية أو العابرة للفظائع التى ارتُكبت ضد الأرمن ، والتى أوردها المراقبون الأجانب والناجون من كل مكان فى الإمبراطورية العثمانية بين عامىّ ١٩١٥ و ١٩١٦ .

أرا صارافيان مؤرخ أرشيفى متخصص فى التاريخ العثمانى المتأخر والتاريخ الأرمنى الحديث . وهو مدير معهد جوميداس بلندن . وهذا المقال ملخص لمشروع أكبر حول «كتاب طلعت باشا الأسود والإبادة الأرمنية» .

حوالى مليون من ضحايا الإبادة تغطيهم عباءة فقدان الذاكرة

إسطنبول - بالنسبة لتركيا ، لابد أن يكون الرقم قنبلة .

وفقاً لوثيقة طال إخفاؤها تخص وزير داخلية الإمبراطورية العثمانية ، اختفى ٩٧٢,٠٠٠ من الأرمن العثمانيين من سجلات السكان الرسمية فى الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩١٦ .

فى تركيا ، يمكن لأية مناقشة لما حدث للأرمن العثمانيين أن تستحضر عاصفة من الغضب العام . لكن منذ نشر هذه الوثيقة فى كتاب فى يناير ، الرقم - ومصدره العثمانى - قد مرا دون ذكر تقريباً . فلم تكتب الصحف عنه إلا نادراً . ولم تُناقشه برامج التليفزيون .

«لا شئ» ، هذا ما قاله مراد برداكتشى ، المؤلف والكاتب الصحفى التركى الذى أعد الكتاب .

وقال إن الصمت لا يعنى إلا شيئاً واحداً : «الأرقام الوارد ذكرها فى كتابى مرتفعة جداً على الناس العاديين . ربما الناس ليسوا مستعدين بعد للتحدث عنها» .

على مدى أجيال ، كان معظم الأتراك لا يعرفون شيئاً عن تفاصيل الإبادة الأرمنية فى الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩١٨ ، عندما قُتل أكثر من مليون أرمنى أثناء قيام الحكومة التركية العثمانية بإبادة الجنس للسكان . أغلقت تركيا على أقبح جزء من ماضيها بعيداً عن العيون ، على الطريقة السوفيتية ، ومنعت أى ذكر للأحداث فى كتب المدارس والروايات الرسمية فى حملة عدائية للنسيان .

لكن فى السنوات العشر الماضية ، حيث بدأ المجتمع المدنى يزدهر هنا ، بدأت بعض أجزاء من المجتمع التركى تتحدث الآن بصراحة بالتشكيك فى رواية الدولة للأحداث . فى ديسمبر ، وجهت جماعة من المثقفين بياناً يحمل اعتذاراً عن إنكار المذابح . وقد وقّع عليه حوالى ٢٩ ألف شخص .

ومع هذا الكتاب وعنوانه ، «الوثائق الباقية لطلعت باشا» ، أصبح السيد برداكتشى ، ربما على غير إرادته ، جزءاً من هذا الغليان . والكتاب مجموعة من الوثائق والسجلات التى كانت ملكاً لمحمد طلعت ، المعروف بطلعت باشا ، المهندس الرئيسى لترحيلات الأرمن .

حصل السيد برداكتشى على الوثائق من أرملة طلعت باشا ، خيرية ، قبل وفاتها عام ١٩٨٣ ، وتتضمن قوائم لأرقام السكان . وقال السيد برداكتشى أنه وفقاً لهذه الوثائق ، كان يعيش فى الإمبراطورية العثمانية ١,٢٥٦,٠٠٠ من الأرمن قبل عام ١٩١٥ . وهبط الرقم إلى ٢٨٤,١٥٧ بعد عامين .

والأذن غير المدربة سترى أن هذا الرقم مجرد إحصاء محزن . لكن أى شخص على دراية بالموضوع يعرف أن الأرقام يدور حولها نزاع عنيف . فلم تعترف تركيا أبداً برقم محدد للمرحّلين أو الموتى . وفى يوم الأحد* ، حذر وزير الخارجية التركى من أن الرئيس أوباما قد يُسئ إلى العلاقات (التركية الأمريكية) إذا اعترف بأن مذابح الأرمن كانت إبادة جنس قبل زيارته لتركيا الشهر القادم .

وتستمر الحجج التركية قائلة أن انهيار الإمبراطورية العثمانية كان دموياً ، وأن من ماتوا كانوا ضحايا تلك الفوضى .

ويلتزم السيد برداكتشى بهذا الرأى . ويقول إن الأرقام لا تُشير إلى عدد الموتى ، وإنما جاءت نتيجة تناقص السكان الأرمن بعد الترحيل . وهو يعترض بشدة على أن المذابح قد وصلت إلى درجة إبادة الجنس ، ويقول أن تركيا كانت مضطرة لاتخاذ إجراءات ضد الأرمن لأنهم كانوا يؤيدون روسيا علناً فى حربها ضد الإمبراطورية العثمانية .

ويقول : «لم تكن تلك سياسة نازية أو محرقة . لقد

* يوم الأحد ٨ مارس ٢٠٠٩ .

كانت تلك أوقات شديدة القسوة . وكان قراراً شديد الصعوبة . لكن الترحيل كان نتيجة بعض الأحداث الدامية جداً . وكان من الضروري للحكومة أن تقوم بترحيل السكان الأرمن» .

هذه الحجة مرفوضة من قبل معظم الباحثين ، الذين يؤمنون بأن العدد الصغير من المتمردين الأرمن لم يكن تهديداً خطيراً للإمبراطورية العثمانية ، وأن السياسة كانت في الجانب الأكبر نتيجة إدراك حسي بأن الأرمن - غير مسلمين ، وبالتالي فقد يُعتبرون غير جديرين بالثقة - وسكاناً مثيرين للمشاكل .

قال هيلمار كايزر ، وهو مؤرخ وخبير في الإبادة الجنسية للأرمن ، أن السجلات التي نُشرت في الكتاب كانت دليلاً دامغاً من السلطة العثمانية نفسها على أنها قد سعت إلى سياسة محسوبة للتخلص من الأرمن . وقال : «فجأة تجد على صفحة واحدة توكيداً للأرقام ، وكأنك تلقيت ضربة بهراوة على رأسك» .

وقال السيد كايزر أن الأرقام القبلية والبعدية تعتبر «سجلاً بالموتى» .

وقال : «ليس ثمة سبيل آخر للنظر إلى هذه الوثيقة ، فلا يمكنك إخفاء مليون إنسان بكل بساطة» .

وقال باحثون آخرون أن الأرقام كانت إضافة مفيدة للسجل التاريخي ، لكنها لم تقدم رواية جديدة للأحداث .

دونالد بولكزام ، مؤلف كتاب : «اللعبة الكبرى لإبادة الجنس : الإمبريالية ، والقومية والقضاء على الأرمن العثمانيين» ، قال : «هذا يثبت ما كنا نعرفه بالفعل» .

والسيد بارداكتشي كاتب مولع بالتاريخ ، تعلم قراءة وكتابة النصوص العثمانية من جدته ، مما أتاح له الملاحة في ماضي تركيا المكتوب ، وهو شئ لا يستطيع معظم الأتراك فعله . وهو يلعب الطنبور ، آلة وترية تقليدية . وكان والده عضواً في نفس الحزب السياسي لطلعت باشا ، وعرفت عائلته العديد من الشخصيات السياسية المهمة في تأسيس تركيا .

وقال بارداكتشي : «كان لدينا مكتبة هائلة في البيت . وكانوا يتحدثون دائماً عن التاريخ وعن الماضي» .

ورغم أنه أراد بوضوح أن تُعرف الأرقام ، فهو يرفض بعناد القيام بتفسيرها . وهو لا يقدم تحليلاً في الكتاب ، وفيما عدا لقاءه بأرملة طلعت باشا ، لا يوجد في الكتاب أية نصوص في الواقع عدا الوثائق الأصلية .

قال : «لم أكن أُريد أن أُقدم تفسيراً ، أردتُ القارئ أن يقرر بنفسه» .

وهو يحتج بأن أفضل طريقة لفعل ذلك هي باستخدام الحقائق الباردة القاسية ، التي يمكن أن تخترق عبر طبقات الخطب العاطفية التي شكلت غمامة على الموضوع لسنوات .

وقال : «أعتقد أننا بحاجة إلى الوثائق في تركيا ، هذا هو أهم شئ» .

لكن بعض المراقبين شديدي التدقيق من المجتمع التركي قالوا أن هذا الصمت كان علامة على أن الموضوع لايزال من الموضوعات المحرمة . وفي يناير كتب مراد بيلجيه - أكاديمي تركي - في مقال بالصحيفة اليومية «طرف» الليبرالية ، قائلاً : «أهمية الكتاب واضحة من حقيقة أنه لم تكتب أية جريدة سطراً واحداً عنه عدا مليت» .

ومع ذلك ، فإن نشر الكتاب في تركيا يعتبر في حد ذاته مؤشراً على مدى النضج الديمقراطي التركي . يقول السيد بارداكتشي أنه احتفظ بالوثائق لفترة طويلة جداً - ٢٧ سنة - لأنه كان ينتظر أن تصل تركيا إلى النقطة التي يكون نشرها فيها لا يسبب اهتياجاً شديداً .

حتى الدولة نفسها تشعر الآن بالحاجة للدفاع عن نفسها . في الصيف الماضي ، وزع على المدارس الابتدائية فيلم دعائي حول الأرمن من إنتاج العسكريين الأتراك . وبعد ارتفاع أصوات الاحتجاج العام تم إيقافه .

قال السيد بارداكتشي : «لم يكن من الممكن أبداً أن أنشر هذا الكتاب من عشر سنوات . ولو فعلت لكنتُ قد نوديت بالخائن» .

وأضاف : «لقد تغيرت العقلية» .

ساهم سينم أرسو في هذا التقرير .

بريطانيا والأرمن فى الحرب العالمية الأولى [1]

تأليف: أرتين أرسلانيان

ترجمة: أ.د. جمال محمود حجر

خلال أسابيع من توقيع هدنة مدروس فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ (وفى نشوة النصر) عسكرت القوات البريطانية فى باكو على بحر قزوين وفى باطوم على البحر الأسود. ومع مطلع عام ١٩١٩، احتلت تلك القوات المدن الرئيسية وخطوط المواصلات الإستراتيجية بين هذين البلدين الواقعين على طرفى إقليم ما وراء القوقاز. وانضمت الحكومتان الأذربيجانية والجورجية مكرهتين على غير رغبة منهما (إلى بريطانيا)، نظراً لعدم قدرتيهما على مقاومة التدخل.

أما أرمن القوقاز، الذين كانوا قد أعلنوا استقلالهم مع الجورجين والأذربيجانيين عن روسيا فى عام ١٩١٨، فقد رحبوا بالبريطانيين (المنتصرين) ترحيباً مقروناً بالتفاؤل، واعتبروا أنفسهم حلفاء للدول المنتصرة. ولم يقلل الأرمن من شأن إسهاماتهم الحربية (مع الحلفاء) بالرغم من أنهم خسروا أكثر من مليون نسمة خلال المذابح التى ارتكبها الأتراك ضدهم، وما لازمها وتبعها من عمليات ترحيل أو هروب (إلى خارج المنطقة) خلال الفترة من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩١٨؛ وكان آلاف منهم قد خدموا فى الجيش الروسى النظامى وفى وحدات المتطوعين. وعندما ترك الجيش الروسى العمل على جبهة القوقاز بعد عام ١٩١٧ (فى أعقاب الثورة الروسية)، تولى الأرمن مسئولية الدفاع وحدهم عن تلك الجبهة ضد القوات العثمانية المتفوقة عدداً وعُدة، وأدت مقاومتهم إلى تعثر وصول القوات التركية إلى باكو وبحر قزوين. وأكثر من ذلك، فإن الأرمن انتظموا تحت القيادة الفرنسية فيما يعرف بـ "فيلق الشرق"، الذى سُمى فيما بعد بـ "الفيلق الأرمنى"، الذى أُعد ليقاتل الأتراك فى منطقة الليفانت (ساحل الشام).

ويبدو أن المستقبل كان يعمل لصالح الأرمن؛ إذ أصبحت الدولة العثمانية، التى أجهضت المشروعات الأوروبية للإصلاح فى أرمينية، تحت رحمة الضغوط العسكرية للمنتصرين. ونظراً لكون الأرمن حليفاً صغيراً، فقد كانوا يأملون فى أن يروا ممثليهم بين (المنتصرين) المجتمعين فى مؤتمر السلام بباريس. فقد كان طموح الأرمن الوطنى أن يحرروا "أرمينية التاريخية" الغربية، التى تُشكل الولايات الشرقية الست من الأناضول، من الهيمنة التركية، وأن يضموها إلى جمهورية القوقاز، بهدف تكوين دولة موحدة، وكان ذلك أمراً متوقعاً ومقبولاً لدى الحلفاء. وفى إشارته إلى الأرمن

---

[1] Artin H. Arslanian, "British Wartime Pledges, 1917- 1918: The Armenian Case", Journal of Contemporary History (SAGE, London and Beverly Hills), vol. 13 (1978), pp. 517 - 530.

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

كتب ونستون تشرشل "ترى الأمم العظيمة فى ساعة انتصارها أنهم أصدقاء للأرمن الذين هم على حق".

ولكن آمال الأرمن تحطمت فى أعقاب الحرب، فـ"الأصدقاء"، الذين تحدث عنهم ونستون تشرشل، لم يقدموا مساعداتهم العسكرية من أجل تحرير "أرمينية التاريخية"، ورفضوا أن يتصدوا للحيلولة دون تقسيم جمهورية أرمينية القوقازية بين السوفيت والأتراك فى نهاية سنة ١٩٢٠. وأدى التناقض بين وعود الحلفاء خلال فترة الحرب وسياساتهم على أرض الواقع فيما بعد الحرب إلى نوع من الازدواجية والتناقض، ووقع اللوم على بريطانيا فى المقام الأول، لأنها كانت المسئول عن التطورات السياسية والعسكرية فى منطقة القوقاز خلال الفترة من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٢٠؛ فقد شكلت طبيعة الأهداف البريطانية تلك المسئولية، التى تُرجمت فى شكل وعود للأرمن، وصاغتها الظروف التى تمت فيها. وساعد ذلك على تفسير التزامات بريطانيا ووعودها تجاه القوميات الأخرى، وعلى علاقاتها فى فترة ما بعد الحرب بجمهوريات إقليم ماوراء القوقاز.

وبالرغم من تعاطف الحكومة البريطانية الذى ظهر على صفحات الصحف، وفى تعاطف الرأى العام والدوائر الرسمية تجاه مأساة الأرمن فى تركيا، فإن الحكومة البريطانية لم تقدم وعوداً إلى الأرمن خلال السنتين الأوليين من الحرب؛ فتحرير الشعوب غير التركية فى الدولة العثمانية لم يكن من بين أهداف الحرب الأصلية عند البريطانيين حتى عام ١٩١٧، إذ ظلت بريطانيا تُؤكد على أنها تُحارب من أجل إلحاق الهزيمة بألمانيا واسترداد بلجيكا. وبعد أربعة أيام من دخول الدولة العثمانية الحرب فى أكتوبر ١٩١٤، أعلن رئيس الوزراء هربرت أسكويث فى جليد هول "إننا لن نغمد السيف إلى أن تُسترد بلجيكا كل قوتها كما كانت من قبل، وإلى أن تقف فرنسا قادرة على صد أى عدوان، وإلى أن تقوم الدول الصغيرة فى أوروبا على أسس قوية، وإلى أن يتم تدمير القوة العسكرية لألمانيا". وقد اعتبر التحذير المشترك، الذى وجهه الحلفاء فى ٢٤ مايو ١٩١٥ إلى الباب العالى، الحكومة العثمانية مسئولة عن مذابح الأرمن دون أن يقدم أى التزام تجاه الضحايا.

وفى يناير ١٩١٧ أشار البريطانيون وحلفاؤهم إلى مستقبل الشعوب غير التركية فى الدولة العثمانية، فطالبوا بتحرير العبيد والشعوب الأوروبية من السيطرة الأجنبية، كما طالبوا بطرد الأتراك من أوروبا، ولفتوا الأنظار إلى مذابح مئات الآلاف من الأرمن، الذين يجب أن يكون لهم حق إبداء الرأى بشأن مستقبلهم، دون أن يلتفتوا إلى العمل على تحريرهم من الطغيان التركى.

ويُعد تقصير الحكومة البريطانية أو عجزها عن صياغة سياسة شاملة تجاه الشعوب غير التركية فى الدولة العثمانية تفسيراً لحالة الصمت (البريطانى) تجاه تحديد مستقبل الأرمن. ولعل المحاولة الوحيدة لوضع الخطوط العريضة لمثل هذه السياسة كانت قد تمت من خلال عمل اللجان المختصة بالإدارات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط فى ربيع ١٩١٥، ولكن ما توصلت إليه هذه اللجان من تصورات لم يُعتمد من مجلس الوزراء البريطانى، ولم يبذل مجلس الوزراء نفسه أى جهد مناظر على المستوى الوزارى قبل نهاية الحرب.

ومع منتصف عام ١٩١٨ كانت حسابات المسئولين العسكريين والسياسيين البريطانيين تُشير إلى أن الحرب ستستمر لمدة عام آخر، ومن هنا لم يجد هؤلاء المسئولون أى دافع مقبول لصياغة مسودة نصوص هدنة أو اتفاق سلام. وبالرغم من أن الحكومة البريطانية عقدت سلسلة اتفاقيات سرية ومعاهدات مع كل من روسيا وفرنسا وإيطاليا وشريف مكة (الحسين بن على) فى عامى ١٩١٥ و١٩١٦ فيما يتصل بمستقبل وضع أراضى الدولة العثمانية، فإن هدف بريطانيا الأول كان تحقيق النصر على دول الوسط، وربما وعدت بريطانيا إيطاليا بشئ من الأراضى العثمانية كى تبقى إلى

جانبها فى إطار التحالف، كما وعدت روسيا وعداً مماثلاً لتأكيد حسن النية، ووعدت العرب بدولة مستقلة لتشجيعهم على الثورة ضد الأتراك العثمانيين، أما الأرمن فلم يكن أمرهم يهم البريطانيين كثيراً؛ لأن القليل قد تُرك للدولة العثمانية، ولأن القوة الأرمنية كانت لاتزال بالفعل تقاتل فى صفوف الجيش الروسى (الحليف وقتئذ ولم تكن فى حاجة إلى ما يشجعها على القيام بهذه المهمة).

وخلال عام ١٩١٧ أبدت حكومة الحرب (البريطانية) اهتماماً جاداً بالأرمن، ذلك أن تدهور الجبهة الروسية أكد على أهمية الأرمن كقوة مقاتلة، وفى صيف العام نفسه تلقت حكومة الحرب تقارير استخباراتية من القوقاز تُحذر من انهيار مؤكد للجيش الروسى، إذ كان القائد العام للجيش الروسى غير قادر على وقف الانسحاب المندفع وغير المنظم لقواته. وبعد الثورة البلشفية فى نوفمبر (١٩١٧)، حدثت خلخلة كبيرة على الجبهة العسكرية (الروسية)، نتج عنها أن اكتسحت القوات العثمانية إقليم ماوراء القوقاز.

كانت الحكومة البريطانية على علم تام بالنتائج المترتبة على تقدم القوات العثمانية؛ (أولها أن) ألمانيا والنمسا - المجر ستستفيدان من منابع بترول باكو، و(ثانيها أن) الأتراك سيستفيدون من إمكانية دعم فكرة "الجامعة الطورانية"، التى تعمل على توحيد المسلمين المتكلمين باللغة التركية فى مناطق القوقاز وبحر قزوين وآسيا الوسطى تحت القيادة التركية. ومن المفهوم أن هذا الموقف كان متأثراً بأفكار القرن التاسع عشر بشأن "اللعبة الكبرى فى آسيا"[٢]، وما سيترتب على ذلك من إنشاء مراكز اضطراب على المناطق الحدودية مع فارس وأفغانستان، فضلاً عن إثارة مسلمى الهند ضد الحكم البريطانى. ومن هذا المنظور أصبح التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط يسير فى غير صالح بريطانيا.

وإضافة إلى ذلك، فإن التقدم التركى عبر القوقاز سوف يُعرض الأرمن الناجين من المذابح التركية للخطر، وبالتالى سيُضعف جبهة القوقاز مع الدولة العثمانية. ولكى تقوّى دفاعاتها، حاولت بريطانيا أن تُطعّم القوة الروسية الضعيفة بعناصر محلية من الأرمن، الذين كان لديهم كل الأسباب التى تدفعهم إلى القتال حتى النهاية؛ فقد كان منهم خمسة وثلاثون ألفاً يعملون للسيطرة على جبهة القوقاز، وآلاف يُحاربون فى صفوف القوات الروسية فى ميادين أخرى. وبدأت حكومة الحرب (البريطانية) تضع ضغوطها على حكومة الإقليم الروسية لكى تُرحّل الجنود الأرمن إلى منطقة القوقاز، وفى الوقت نفسه طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة الأمريكية أن تُحصى أعداد الأرمن، الذين يعيشون فى الولايات المتحدة، وتُرسلهم إلى جبهة القوقاز. وبعد الثورة البلشفية اعتمد البريطانيون على الأرمن اعتماداً أساسياً فى صد الهجوم التركى (على جبهة القوقاز). وفى ٢٤ نوفمبر كتب مارك سايكس، مستشار الحكومة البريطانية لشئون الشرق الأوسط: "إن المسألة الأرمنية هى الرد الحقيقى على حركة الجامعة الطورانية، مثلما أن الحركة العربية الحرة هى الرد المناسب على حركة الجامعة الإسلامية اللتاين تدعو إليهما تركيا"[٣]. وفى بداية ديسمبر تغلبت الحكومة البريطانية على المشاكل المالية اللازمة لتسليح وتنظيم وتدريب القوات الأرمنية والجورجية على جبهة القوقاز.

---

٢ هذه إشارة إلى التنافس الإستراتيجى والصراع بين الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية بهدف السيطرة على وسط آسيا خلال الفترة من ١٨١٣ إلى ١٩٠٧، ويبدو أن اللعبة الكبرى فى وسط آسيا لا تزال تمارس إلى اليوم عن طريق لاعبين جدد، فإغراءات هذه المنطقة متجددة بحيث تجذب إليها الدول الكبرى، والولايات المتحدة هى اللاعب الرئيس فى أيامنا هذه. (المترجم)

٣ قارن هذا الموقف مع ما جرى من مفاضلة بريطانيا بين الزعماء العرب للعمل معاً من المنظورين القومى والإسلامى. انظر: دراسة المترجم عن: "المد والجزر فى السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية - بريطانيا بين عبد العزيز آل سعود والشريف حسين ١٩١٥- ١٩٢٠"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، السنة ٢، العدد٢ (١٩٩٠).

تشكلت الوعود التى أُعطيت للأرمن بناء على قدر المساهمة التى تظهرها القوات الأرمنية فى إطار المجهود الحربى البريطانى. وفى سنة ١٩١٥ استجوب أنيرين وليامز، عضو البرلمان ورئيس الجمعية الأرمنية، وزير الخارجية عما إذا كانت الحكومة البريطانية ستُحاول فى نهاية هذه الحرب أن تضمن للشعب الأرمنى فى آسيا التركية بعض الضمانات التى تُحقق له الاستقلال الذاتى، مثل تلك التى وعدتها الحكومة الروسية لبولندا. وردت وزارة الخارجية بأنها ستضع فى الاعتبار مصالح الشعب الأرمنى مع شئ من التعاطف، ولكن ليس من الممكن فى هذه المرحلة وضع أية ترتيبات سياسية تتعلق بمستقبل هذا الشعب.

وبعد عامين تغير الموقف، ففى ٢٧ يونية ١٩١٧ وافقت حكومة الحرب على أن يصرح دافيد لويد جورج رئيس الوزراء (الجديد)، الذى خلف أسكويث فى نهاية عام ١٩١٦، بأن تحرير الأرمن يُعد أحد أهداف بريطانيا من الحرب. وبعد يومين أثار رئيس الوزراء نفسه الموضوع أمام الشعب البريطانى فى جلاسجو، حين قال: "إن ما سيحدث للعراق يجب أن يُترك لمؤتمر السلام عندما ينعقد، ولكن هناك أمراً لا يجب أن يحدث أبداً، وهو ألا يعود العراق للحكم التركى الظالم؛ ففى أحسن الأحوال كانت (الدولة العثمانية) وصية على أرض العراق ذات الحضارة العريقة ذائعة الصيت، ولكنها (الدولة العثمانية) لم تكن أمينة على حمل مسئولياتها (تجاه تلك المنطقة). وكان لابد من نقل الوصاية إلى أياد أكثر قدرة وعدلاً، يجرى اختيارها عن طريق مؤتمر (السلام) الذى سيُقر الأوضاع (المتغيرة) فى العالم. وهذه الملاحظة نفسها تنطبق على أرمينية، تلك الأرض المشبعة بدماء الأبرياء، الذين قُطعوا على أيدى مَن كان مِنَ المفترض أن يتولوا حمايتهم". وفى مجلس العموم، فى ٦ نوفمبر، أدلى وزير الخارجية أرثر جيمس بالفور، بتصريح مماثل. وفى ٢٠ ديسمبر كرر لويد جورج تصريحه السابق بشأن كل من العراق وأرمينية.

أعطى التصريح البريطانى عن الأرمن أهمية لخطاب لويد جورج بشأن أهداف الحرب فى ٥ يناير ١٩١٨، خاصة وأن هذا التصريح أُعلن قبل اجتماع زعماء النحادات العمال البريطانيين ونوقش بالتفصيل فى اجتماعات حكومة الحرب بحضور ممثلى المستعمرات وزعماء المعارضة، وأكد رئيس الوزراء على تذويل المضايق بعد الحرب، وأن الناس فى الدولة العثمانية سيحكمون أنفسهم بأنفسهم، وأن العاصمة ستبقى إسطنبول. أما غير الأتراك، فسوف تُتخذ الترتيبات بشأنهم. "وفى تقديرنا (يقول لويد جورج)، فإن كلاً من جزيرة العرب وأرمينية والعراق وسورية وفلسطين مرشح لأن نعترف باستقلاله القومى، أما شكل هذا الاستقلال، الذى تتطلبه حالة كل منها، فليس هنا مكان مناقشته. وبعد إقرار ذلك يكون من المستحيل أن يستردوا (الأتراك) سلطاتهم السابقة على البلدان التى أشرت إليها آنفاً". وخلال الشهور المتبقية من الحرب، قدم بالفور وروبرت سيسيل، وزير الحصار والنائب الأول لوزير الخارجية، وعوداً مماثلة. وقد صيغت تلك الوعود صياغة عامة ومبهمة بشكل مقصود، ولم تُحدد المستقبل السياسى لأرمينية، ولا علاقة لها بالوعود التى سبق أن أُعطيت للأرمن بشأن منحهم الحرية والاستقلال عن الدولة العثمانية. لقد حاول الأرمن عبثاً أن يحققوا شيئاً من الحكم الذاتى لبلادهم، أو أن ينضموا إلى روسيا، أو أن يُحققوا أى شكل آخر من أشكال السيادة. فقد تحفظت وزارة الخارجية البريطانية على الوعود التى سبق أن وعدتها للأرمن بالاستقلال الذاتى عن الدولة العثمانية؛ إذ أعلن اللورد هاردنج أن تنضم أرمينية إلى دولة أخرى أو أن تنال شكلاً من أشكال الحكم الذاتى، دون تحديد صريح لأى من المقترحين، ووافقه على ذلك وزير الخارجية.

على ضوء هذه التصريحات البريطانية الغامضة، وعلى ضوء غموض السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط بصفة عامة، لم يكن ممكناً عرض برنامج محدد للمستقبل السياسى

للأرمن. وحتى الاتفاق السرى بين الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وروسيا) والمعروف باتفاق "سايكس - بيكو - سازانوف" فى عام ١٩١٦، والذى اقترح تقسيم أرمينية التاريخية وقليقية بين فرنسا وروسيا، لا يمكن اعتباره خطاً استرشادياً يمكن العمل بمقتضاه. ففى مايو أعلن الروس رغبتهم فى السلام دون مكاسب فى الأراضى ودون تعويضات، ولكن على أساس إقرار حق تقرير المصير للشعوب؛ ذلك أن أحد قوانين الحكومة السوفيتية يرفض المعاهدات السرية التى وقعها النظام القيصرى السابق.

لقد كانت الوعود البريطانية للأرمن، تماماً كالوعود البريطانية للعرب فى سورية والعراق وفلسطين (والجزيرة العربية)، تهدف إلى تشجيع المجهود الحربى، وإلى تشجيع البلاد المحايدة كى تخرج عن حيدتها، وإلى إضعاف دول الوسط. وكان ذلك يجرى من خلال التأكيد على التوجهات القومية، ودعم الأقليات الدينية التى تعيش تحت السيطرة التركية. وحينما اقترح مجلس الوزراء أن يصيغ لويد جورج خطابه فى ٥ يناير ١٩١٨ بالطريقة التى تجعله مفيداً فى مناقشات السلام بعد الحرب، أعلن رئيس الوزراء: "إنه لمن الضرورى أن يُعد هذا الإعلان واحداً من ضرورات الحرب أكثر منه واحداً من ضرورات السلام".

كان الهدف الأول لرئيس الوزراء البريطانى أن تؤدى الحرب إلى نتائج سريعة وإيجابية؛ فخلال عام ١٩١٧ لم يَبدُ على ألمانيا أى شكل من أشكال الضعف فى العمل على الجبهة الغربية، بل إنها حققت انتصارات قوية ضد روسيا التى بدأت مفاوضات السلام فى ديسمبر. وكانت إيطاليا هى الأخرى تُواجه مشاكل فى مواجهة النمسا والمجر. ولهذا كان لويد جورج يتمنى الخروج من المأزق فى الشرق الأوسط عن طريق إلحاق الهزيمة بتركيا، أو بسلخها عن معسكر الأعداء من خلال تفاوض سلمى. وأثناء حملة اللنبى على فلسطين أُطلقت الوعود لكل من العرب والأرمن ولوح بالسلام مع تركيا.

وفى سويسرا نُوقشت إمكانية التفاوض من أجل السلام، حين كانت الوفود البريطانية والتركية تناقش مسألة أسرى الحرب. وفى ديسمبر ١٩١٧ وصل الجنرال سمطس عضو حكومة الحرب إلى سويسرا ومعه مقترحات سلام، بمقتضاها كانت بريطانيا مستعدة لأن ترى تركيا دولة مستقلة عاصمتها إسطنبول، وأن تُلغى الامتيازات الأجنبية فيها، وأن تَعِدَ الأتراك بتسهيلات مالية. وفى مقابل ذلك، تطلب بريطانيا فتح المضايق أمام الملاحة الدولية، وتعطى أرمينية وشبه الجزيرة العربية والعراق الاستقلال، وتعطى فلسطين وسورية الاستقلال الذاتى. كانت روسيا وقتئذ خارج حسابات الحرب البريطانية، وكانت بريطانيا راغبة فى ترك إسطنبول للأتراك، رغم أن طرد تركيا من أوروبا كان أحد أهداف الحلفاء فى يناير. وحينما أبدى المتحدث باسم الأتراك عدم اهتمام باقتراحات سمطس، أرسلت الحكومة البريطانية فى مارس ١٩١٨ فيليب كار، أحد أفراد طاقم السكرتارية الخاصة بلويد جورج، حاملاً شروطاً أكثر إغراءً للأتراك. كانت بريطانيا حينئذ مستعدة للموافقة على منح الحكم الذاتى للعراق فى مقابل الاستقلال لفلسطين. وبالرغم من أن الحكومة البريطانية لم تضع فى الاعتبار أية امتيازات إدارية للأتراك، فيما يتعلق بالحكم الذاتى للعراق وسورية، فقد كان المعنى المقصود أبعد ما يكون عن تحريرها من الحكم التركى، كما سبق ووعدت هذه البلاد فى خطب لويد جورج.

لم يرد العثمانيون على المقترحات البريطانية السلمية؛ فالألمان كانوا يُحققون إنجازات على أرض الواقع فى الشرق. ويبدو أن نتائج معاهدة بريست - ليتوفسك[٤] ومؤشرات النجاح الألمانية على الجبهة الغربية سنة ١٩١٨، هذه المؤشرات وضعت حداً لأمل بريطانيا فى سلام عن طريق المفاوضات، ومع ذلك لم ييأس لويد جورج. وعلى الجبهة الشرقية، سحق الأتراك مقاومة الأرمن والجورجيين

٤ معاهدة بريست - ليتوفسك الموقعة فى ٣ مارس ١٩١٨، والتى رتبت خروج روسيا من الحرب العالمية الأولى، وبمقتضاها تركت روسيا أجزاء من القوقاز للأتراك.

القوقازيين، ووصلوا إلى باكو فى صيف ١٩١٨ حيث حقول النفط. وكانت ألمانيا هى الأخرى مهتمة ببترول باكو، وغير راغبة فى ترك المدينة للأتراك وحدهم. وفى الوقت الذى تلقى فيه البريطانيون المؤشرات غير الإيجابية من كل من الألمان والأتراك على مقترحات السلام، اقترح لويد جورج على حكومة الحرب (فى إطار إحداث نوع من توازن القوى) أن تعمل بريطانيا على إبعاد تركيا عن العمليات العسكرية مقابل وعد بإطلاق يدها فى باكو وبعض الامتيازات الأخرى فى القوقاز. إن مثل هذه الترتيبات (إضافة إلى ترتيبات معاهدة بريست - ليتوفسك) تعنى ترك أرمينية "الأرض المشبعة بدماء الشهداء"، كما سبق أن أعلن لويد جورج نفسه، فى أيدى مرتكبى المذابح الأتراك. وفى اجتماع مجلس الحرب الأعلى للحلفاء فى فرساى فى فبراير، نُصح الحاضرون أن يتخلوا عن تقديم أية تصريحات كتابية، وأن يكتفوا فقط بالتصريحات العلنية، لأن أحداً لن يكون ملزماً بما يقول فى الخطب الشفهية.

كان بالفور مثل لويد جورج متفقاً معه فى التكتيك. فالحكومة البريطانية كانت ملزمة قانوناً بألا تعقد أية اتفاقيات مكتوبة، وأن تكتفى بالتصريحات الشفوية مثل العديد من الوعود التى سبق وأعطوها للعرب والأرمن، والتى كانت التزاماً أخلاقياً فقط، ولا تحمل فى طياتها أى التزام قانونى بالتنفيذ. وخلال عام ١٩١٧ والربع الأول من ١٩١٨، كان الدبلوماسيون البريطانيون يميلون نحو الاتفاقيات المكتوبة؛ لأن علامات الضعف لم تظهر على الدولة العثمانية، ولم توجد مؤشرات لسقوطها فى الحرب، ولم تبدُ المعاهدات السرية للحلفاء فيما يتعلق بتقسيم المنطقة واقعية أو منطقية، وتوقع كيرزون فى عام ١٩١٧ فشل مشروعات التقسيم، التى شدت اهتمام دبلوماسيى الحلفاء خلال العامين السابقين، إلى المنطقة.

وبعرض هذا الموضوع كانت وزارة الخارجية وحكومة الحرب مستعدتان لوقف الوعود التى قدمتها بريطانيا لحلفائها حول الحدود (السياسية) من أجل تحقيق السلام من خلال التفاوض مع تركيا. وفى ٨ نوفمبر ١٩١٧ كتب هاردنج من وزارة الخارجية إلى الجنرال جورج ماكدونو، مدير المخابرات العسكرية فى حكومة الحرب: "إن وزارة الخارجية تُتابع عن كثب كل الفرص التى تعمل فيها على إبعاد تركيا خارج ميدان الحرب، دون أن تُولى اهتماماً كبيراً للاتفاقيات التى عقدتها بشأن آسيا الصغرى، والتى يمكن تعديلها، لو تهيأت الفرصة لإبعاد تركيا. وفى حال وصول أخبار سيئة إلينا من كل من روسيا وإيطاليا يكون من غير المتوقع أن تكون تركيا مهيأة لعقد اتفاق سلام، خاصة وأن نجاحات اللنبى لن يكون لها سوى تأثير ضئيل على إسطنبول إن وجد، وذلك بسبب بعد المكان الذى وقعت فيه انتصارات اللنبى (فلسطين). إننى أشارككَ الرأى تماماً فيما يتعلق باستحالة تحقيق المطالب الإيطالية، ولكنى آمل أن تتذكر أن التنازلات التى تم تقديمها لإيطاليا من قبل رئيس الوزراء (فى سان جون دى موريان) تتأسس على خريطتكَ (جورج ماكدونو) وليس على خريطتنا (وزارة الخارجية). وفى الوقت الراهن، يبدو أن إيطاليا قد تخرج من الحرب عند طلب ذلك، ولو بقيت فى الحرب لن يكون من المرغوب فيه تثبيط عزيمتها بالإصرار على تخليها عن مطالبها. ولكن لو رأينا أية فرصة لعقد سلام مع تركيا وحدها، عندئذ أشعر بثقة تامة أن سياستنا فى هذه الحكومة تُحتم تجاهلها. وعلى أية حال فالنظرة الحالية تُشير إلى أن المطالب الإيطالية لا يُمكن تحقيقها، ويمكن أن نُؤكد على أننا لن نستمر فى قتال تركيا من أجل تأمين المطالب الإيطالية".

لاشك فى أن الحكومة البريطانية وقعت معاهدات سرية وأعطت وعوداً شفوية، ثم بدت مستعدة لأن تتنكر لبعضها، لأسباب عملية فرضتها ظروف الحرب. وحتى مع نهاية الحرب، لم يكن لدى الحكومة البريطانية سياسة شاملة تجاه منطقة الشرق الأوسط. صحيح أن معظم كبار المسئولين فى الحكومة البريطانية كانوا متعاطفين مع المطالب الأرمنية، ولكن قليلين كانوا راغبين فى اتخاذ خطوات لتفعيلها، إذا كانت هذه الخطوات ستلحق ضرراً، أو ستكون غير مفيدة للمصالح البريطانية. لم يكن تدخل بريطانيا فى منطقة القوقاز فيما بعد الحرب لتنفيذ التعهدات البريطانية للأرمن (بل لتحقيق مصالح بريطانية)؛ فالحضور البريطانى العملى

لم يُحقق لهم أية ضمانات للحماية. لقد قبلت بريطانيا مسئولية الإشراف على إقليم ماوراء القوقاز كي تُفَعِّل عملية إخلاء الأتراك منه، ولكي تؤمّن الهند من أي تهديد ألماني أو تركي، ولكي تدعّم القوات المعادية للثورة البلشفية في جنوب روسيا. ومهما يكن من أمر، فقد انتهى التدخل البريطاني عملياً في صيف ١٩١٩، بسبب عملية التعجيل بسحب القوات، نتيجة للنقد الداخلي في إنجلترا، وبسبب الحاجة إلى تركيز بنود الإنفاق العسكري في مناطق أكثر أهمية لحماية المصالح البريطانية، كما في الهند ومصر وأيرلندا.

ولهذا، فإن اعتبارات تحقيق المصالح الوطنية (البريطانية) وليس الاعتبارات الأخلاقية، هي التي شكلت سياسة بريطانيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. ولكن رجال الدولة الأرمن رفضوا فكرة الفصل بين الجوانب الأخلاقية والمصالح الوطنية البريطانية والتدخل البريطاني لتحقيق الأهداف الأرمنية. لقد ظلت المطالب الأرمنية تُعرض بإلحاح في إطار الوعود التي أعلنها البريطانيون للأرمن، وتضحيات الأرمن من أجل قضية الحلفاء. وحتى حين قلّص أفيديس أهارونيان، رئيس وفد جمهورية أرمينية إلى مؤتمر السلام في باريس، مطالبه في مساعدات عينية في مطلع عام ١٩٢٠ (في مواجهة رفض بريطانيا الوفاء بالتزاماتها نحو أرمينية) لم يستطع أن يقاوم الجدل من منظور أخلاقي. وأبلغ فيليب كار: "إنه لمن العدل أن أقول لك إن الحلفاء ملتزمون بأن يُحرروا أرمينية التركية بأسلحتهم، لأن الأرمن قاتلوا من أجلكم بشهامة على مدار أربع سنوات". ولكن مثل هذا الجدل وقع على آذان صماء في وزارة الخارجية.

وقبل أسابيع من سقوط جمهورية أرمينية، كتب داركي أوسبورن، أحد الموظفين الصغار بالقسم الشرقي بوزارة الخارجية: "لقد أصبح من المقبول عُرفاً الآن أن تفسر أية كارثة تلحق بأي أرمني على أنها نتيجة التضحية بالذات من أجل قضية الحلفاء، وهذا يُعطيه الحق في المطالبة بالتعويض من بريطانيا. وتطور ذلك إلى ما هو أبعد. فلو بحثنا عن أناس لديهم مكاسب من الحرب ولم يفقدوا شيئاً فإنما يكون هؤلاء هم الأرمن، فقد كانوا يُحاربون من أجل استقلالهم الذاتي ضد عدوهم التقليدي (تركيا)، ومن ثم كان نجاح الحلفاء ضرورياً لتحقيق أهدافهم. ولا صلة للمذابح وعمليات التهجير بالقضية العامة للحلفاء". لم يعلق رؤساء أوسبورن على رفضه الاعتراف بالالتزامات الأخلاقية المتضمنة في الوعود البريطانية، وإنما كانت سياستهم تجاه أرمينية فيما بعد الحرب ترجمة لما اتفقوا عليه.

محاضرة

في مساء يوم السبت ٢١ فبراير ٢٠٠٩، ألقى أرتو بليكدانيان (من مواليد القاهرة ١٩٨٤) بالنادي الفني الأرمني بالقاهرة محاضرة مهمة عن ديانة المصريين القدماء، أفادت وأسعدت جميع الحضور. وتجدر الإشارة إلى أن أرتو بعد أن أنهى دراسته الثانوية بمدرسة العائلة المقدسة للآباء اليسوعيين، درس علم المصريات بالجامعة الأمريكية في القاهرة خلال سنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦، ثم أنجز رسالة الماجستير خلال عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ بجامعة شيكاغو الأمريكية عن «طقوس التتويج عند المصريين القدماء» مع إلقاء الضوء على دور ووظيفة الآلهة المختلفة في هذه الطقوس. ونتمنى لأرتو أن يستمر ويتعمق في دراسة المصريات حتى يصير العالم الأرمني الثالث بعد كل من: أرباك مخيطاريان، وهوريج سوروزيان.

فـى المسـألة الفلسـطينية

بقلم : عبـد الله يسـرى

ستون عاماً ونيف ، عاشها الشعب الفلسطينى حتى الآن ، هى المعاناة بعينها منذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، عشرات المذابح والجرائم التى ارتكبتها الآلة العسكرية ضد الإنسانية وهى لدى المتخصصين " جرائم إبادة جنس" وآلياتها : القتل الجماعى ، هدم البيوت ، قلع أشجار الزيتون ، طمس هوية الأرض ، التهجير القسرى ، الاغتيالات ، التعذيب ، تعمد قتل الأطفال وإلحاق العاهات المستديمة بهم ، ومع ذلك لم تقض هذه الآلة الشرسة على إرادة شعب أراد الحياة ، أراد الحرية بسعيه إلى العيش بكرامة .

أفاقت عيناى وأنا أتابع مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة ، أكثر من ٨٠ دولة حاضرة تُحاول تجميل المجتمع الدولى الذى لم يتحضر بعد .

موقف مشرف لا يقوم به سوى الزعماء عندما دعا الرئيس مبارك لهذا المؤتمر فى محاولة سريعة وجادة وواقعية لإصلاح وبناء ما أحدثته الحرب على غزة ، أكثر من خمسة مليارات دولار ستصل الفلسطينيين وكأنها قرباناً لدماء ١٣٠٠ شهيد وأكثر من ٥٠٠٠ جريح .

إن القوة العسكرية مهما بلغت من قوة ، لن تقضى على حقوق الشعوب فى تحقيق أهدافها المشروعة وأحلامها ، كما تدلنا على ذلك دروس التاريخ ، فالاحتلال " جملة اعتراضية فى حياة الشعوب" .

وأمن إسرائيل لا يتأتى إلا من خلال إقامة سلام مع الفلسطينيين ، بإقامة دولة لهم لها كامل السيادة والاعتراف بحق العودة للاجئين .

لا يمكن أن نتكر فى يوم ما ما حدث للأرمن من اضطهاد وإبادة جماعية ، كما لا يُمكن أن ننسى ما حدث ويحدث للشعب الفلسطينى الذى يعيش نفس الظروف ، ولكن فى زمن مختلف ، فهل يكون عام ٢٠٠٩ عام سلام كما قال ساركوزى فى مؤتمر شرم الشيخ . .

الإنسانية وحدها هى البوصلة التى يجب أن تتجه إليها كل الأعراق على الأرض ، التى لن تنسى أكثر من ٢٢ يوماً هى الأسوأ منذ عشرات السنين . مايكل هارت مطرب البوب الأمريكى الشهير ، كتب وغنى هذه الأغنية لغزة أثناء الحرب تحت عنوان : " لن نستسلم " " *we will not go down* " ، وقام صديقى المخرج أحمد عمارة - الذى شاهد أحد ضحايا هذه الحرب يموت أمامه فى معهد ناصر ، الذى كان يستقبل العشرات من المصابين لعلاجهم من المادة الفسفورية دون جدوى - ، قام أحمد بتقديم معادل مرئى مدته حوالى أربع دقائق هى مدة الأغنية ، قمة فى التأثير والصدق لما حدث بالفعل فى غزة :

نحن لن نستسلم فى الليل .. بدون قتال ،
نستطيعون حرق مساجدنا ومنازلنا ومدارسنا
ولكن أرواحنا لن تموت ،
نحن لن نستسلم فى غزة الليلة ..

الأغنية كاملة على هذا الموقع : . www.3emara.net

والسؤال : " تُرى ما الذى جمع مايكل هارت الأمريكى مع أحمد عمارة المصرى ليقدما معاناة الفلسطينيين ؟ ذاك من الغرب وهذا من الشرق ؟ "

إنها الإنسانية ، ورسالة الفن السامية لخدمة الإنسان . إننا أمام ميراث وتركة كبيرة من العداء والكراهية والثأر مع إسرائيل ، وما لم تكن هناك عدالة تضمن أمن الإنسان الفلسطينى وحرمة دمه وعودة اللاجىء إلى وطنه ، وقيام دولة فلسطينية موحدة ، وعودة الأراضى العربية المحتلة لحدود ما قبل ٦٧ ، فإن فرص السلام ستكون حتمية الضياع ، ويبقى الشعر :

أنت إن تكلمت مت ،
وإن سكتَ مت ،
إذاً قلها ، ومت

" مُعين بسيسو "

إعلامى وأديب

الأرمن والغرب والإسلام

جناة وضحايا ومتهمون

تأليف: د. محمد رفعت الإمام

عرض: د. حسام محمد عبد المعطى

صدر مؤخراً عن مركز الدراسات الأرمنية بكلية الآداب جامعة القاهرة كتاباً جديداً للمؤرخ الجاد د. محمد رفعت الإمام مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بآداب دمنهور جامعة الإسكندرية، الكتاب يحمل عنوان "الأرمن والغرب والإسلام.. جناة وضحايا ومتهمون". ويأتي هذا الكتاب امتداداً للعديد من الدراسات التي بدأها د. الإمام حول الوجود الأرمني في مصر، والدور الذي لعبه الأرمن في أرجاء الدولة العثمانية. بيد أن هذا الكتاب جاء مختلفاً في السياق العام، ومختلفاً في لب الإشكالية التي يطرحها، فهو يطرح إشكالية وجدلية العلاقة بين السلطة والدين في شكل جديد مثلث الأبعاد حيث يُحلل كيف حاول كل من العثمانيين والغرب الأوربي تغليف القضية الأرمنية في شكل ديني يخدم أهداف وأغراض كل منهما، وبالتالي تحولت القضية الأرمنية من قضية سياسية إلى قضية دينية وكأنها صراع بين الإسلام والمسيحية.

وقد أجاد د. الإمام عندما استخدم المنهج التاريخي الاستردادي التحليلي للظواهر وللأحداث التي جرت إبان هذه الفترة التاريخية، وتجاوز حدود قلمه ليرسم صورة حية للأحداث والوقائع التاريخية التي جرت إبان هذه الفترة، ليعيش القارئ في مشاهد حية، ومقدماً تفسيرات وتحليلات لكل المواقف والأحداث. وأحسبُ أن هذا العمل الجديد للدكتور الإمام إضافة مهمة تحول معها للاحتراف التأريخي.

ومن أجل معالجة هذا الموضوع حدد المؤلف ثلاث إشكاليات رئيسية أولها: هي كيف نشأت القضية الأرمنية في الدولة العثمانية وتطورها حتى اندلعت المذابح بين عامي ١٨٩٤-١٨٩٦. ورغم أن هذه الإشكالية لم تمثل جوهر الدراسة، فقد كان طرحها لفهم السياق العام للب الإشكالية الثانية للكتاب: وهي كيف وضع الغرب والأرمن والأتراك المذابح في صورة صراع بين الإسلام والمسيحية؟ ومن المسئول عن صناعة هذه الصورة؟ بيد أن الإشكالية الثالثة للدراسة قد كُرست لرصد السياق العام الذي بموجبه اكتست المذابح أو بالأحرى اكتسبت رداءً دينياً.

ولتفسير هذه الإشكاليات آنفة الذكر، قسم المؤلف الدراسة إلى تسعة فصول رئيسية تسبقها مقدمة وتنهيها خاتمة جاءت تحت العناوين التالية: ميلاد القضية الأرمنية وتطورها، مذابح الأرمن العثمانيين ١٨٩٤-١٨٩٦، مذابح دينية، تدبين الإصلاحات الإدارية، تشويه الشعائر والرموز الدينية، موت المسيحية وحياة الإسلام، النظام العثماني شريكاً، الغرب والشراكة الكبرى، الظالم والمظلوم، وجاءت الخاتمة لتحمل عنوان براءة من؟، لتُحلل وتُفسر كيف تم قولبت الصراع السياسي لصراع ديني.

وقد جسد الفصل الأول، كيف تم ميلاد القضية الأرمنية والتطورات التي لحقت بها؟، إذ ارتبط ميلاد هذه القضية في الدولة العثمانية بعوامل خارجية منها، نجاح روسيا القيصرية

فى عام ١٨٢٨ فى الاستيلاء على أرمينية الشرقية، وتسرب الأمل إلى نفوس الأرمن العثمانيين باحتمالية أن تضمهم روسيا فى إطار سياسى واحد، كما انفجرت المسألة الشرقية فى البلقان إثر التدخل الروسى بدعوى حماية السلاف والأرثوذكس، كما كان من تداعيات الحروب النابليونية فى أوربا احتمال انهيار الدولة العثمانية، مما يخل بالتوازن نتيجة للصراع على ميراثها. وعلى المستوى الداخلى فتح العثمانيون نتيجة للضغط الأوربى عصر التنظيمات ١٨٣٩ التى ضمنت ظاهرياً حقوقاً أوسع للأرمن، ولكنها أدت إلى مزيد من ضغط الإدارة المحلية الريفية على الأرمن، وبالتالى هجرة أعداد كبيرة منهم إلى المدن بعد عام ١٨٥٦، كما كان للنهضة التعليمية التى اكتسبها الأرمن نتيجة للاحتكاك بالغرب الأوربى وارتحال وهجرة بعضهم إلى البلدان الأوربية، إضافة للتعليم على أيدى الإرساليات التبشيرية كل ذلك مثل بداية لميلاد القضية الأرمنية مع تطلع الأرمن لإحياء ميراث دولتهم.

بيد أنه ثمة عوامل حالت دون أن يطالب الأرمن بالاستقلال عن الدولة العثمانية فى هذه اللحظة التاريخية وهى، أن الأرمن لم يشكلوا سيطرة استئثارية فى البنية السكانية للولايات الأرمنية العثمانية الست، كما أن الزعامة الأرمنية تشكلت فى الأساس فى المراكز الحضرية العثمانية، وكانت ترى أن من مصالحها البقاء داخل الكيان العثمانى، كما أن الأرمن لم يمتلكوا قادة عسكريين كبار يقوموا بدور الموجه والمرشد لقيادة الطموحات الأرمنية، كما أن التوازنات داخل القارة الأوربية لم تكن فى صالح فكرة استقلال الأرمن عن الدولة العثمانية، ومن أجل ذلك كانت أمانى الأرمن تنحصر فى إحداث إصلاحات، وكانت هذه الإصلاحات هى جوهر القضية الأرمنية.

ومنذ ستينيات القرن التاسع عشر أخذ التوتر يتصاعد بحدة بين النظام العثمانى ورعاياه المسيحيين، غير أن نشوب الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨ جعل الأرمن العثمانيين فى الولايات الست مستاءين من تدهور أوضاعهم وبخاصة مع مهاجمة الأكراد لهم، ونتيجة ذلك فقد رحبوا بالجيش الروسى الذى كان يقوده جنرالات من الأرمن الروس، ونتيجة لهذه الحرب أخذت التعديات على الأرمن فى الانتشار بخاصة من جانب الأتراك والأكراد والجراكسة، حيث أصبح الأرمن فى موضع الشك والريبة بسبب اشتراك بنى جلدتهم من الأرمن الروس فى الحرب. وقد ناشد قادة الأرمن روسيا بضرورة وضع نص خاص بالإصلاحات العثمانية فى الولايات الأرمنية وحماية الأرمن، وبالفعل فقد حملت معاهدة سان ستيفانو فى أحشائها أول نص خاص بالقضية الأرمنية، وهى المادة «١٦» حيث جاء فيها: "يتعهد الباب العالى بإجراء الإصلاحات على حسب الاحتياجات المحلية فى الولايات التى يسكنها أرمن"، غير أن تطورات السياسة الأوربية أدى إلى إعادة النظر فى نصوص هذه المعاهدة، حيث عقد مؤتمر برلين فى ١٣ يونية وحتى ١٣ يولية ١٨٧٨، وجاءت المادة «٦١» التى خُصصت للأرمن مادة غامضة مبهمة حيث نصت على أن: "يتعهد الباب العالى بإدخال التحسينات والإصلاحات التى تستلزمها المتطلبات المحلية فى الولايات التى يقطنها الأرمن، وضمان أمنهم تجاه الجراكسة والأكراد، كما يتعين على الباب العالى من حين لآخر أن يُحيط القوى الكبرى، علماً بأى أمر يتعلق بذلك". كما نصت المادة «٦٢» على حرية الأديان داخل الدولة العثمانية، والحق أن الإيجابية الوحيدة لنص المادة «٦١» هو تدويل المشكلة الأرمنية وإدخالها فى صلب القضايا الأوربية.

وقد تناول الفصل الثانى مذابح الأرمن العثمانيين ١٨٩٤-١٨٩٦، فقد ماطلت الإدارة العثمانية فى تحقيق الإصلاحات للأرمن، الذين أخذوا فى مطالبة الدول الأوربية بالضغط على الدولة العثمانية من أجل تنفيذ هذه الإصلاحات، غير أن مواقف الدول الأوربية لم تكن فى صالح القضية الأرمنية على الإطلاق وبخاصة بريطانيا؛ فقد عقدت مع الدولة العثمانية معاهدة فى عام ١٨٧٨ للدفاع عن الدولة العثمانية ضد المطامع الروسية مقابل التنازل عن قبرص، ولم تكن

ألمانيا تؤيد هذه الإصلاحات أساساً، ومع الثمانينيات من القرن التاسع عشر، أصبحت أوربا أكثر انشغالاً بمصالحها وتوازناتها عن متابعة القضية الأرمنية، المختزلة في المادة «٦١» آنفة الذكر، وعلى أثر ذلك، انتهج عدد ليس بالقليل من الأرمن العثمانيين السبل الإرهابية والثورية بغية حل قضيتهم.

لقد أدت مماطلة الإدارة العثمانية في تنفيذ الإصلاحات، وكذا المواقف الأوربية المتخاذلة حيال حث الدولة على هذه الإصلاحات إلى انتهاج الأرمن للعنف لحل قضيتهم، فظهرت جمعيات ثورية سرية وعلنية. بيد أن إخفاق هذه الجمعيات في إنجاز مهامها نقل العمل الثوري نقلة نوعية تمثلت في تأسيس التنظيمات الثورية داخل الدولة العثمانية وخارجها. ففي ١٨٨٥، أسس خريجو معهد المعلمين بفان حزب "الأرميناجان"، ورغم أنه لم يطالب بالانفصال عن الدولة العثمانية، فإنه تلاشى أمام ملاحقات النظام الحميدي، ولذا ولدت أهم التنظيمات الثورية الأرمنية خارج الحدود العثمانية. ففي سنة ١٨٨٧ تأسس حزب الهنشاك (الناقوس) في جنيف، وفي سنة ١٨٩٠ تأسس حزب الطاشناق (الاتحاد الثوري الأرمني) في تفليس عاصمة إقليم القوقاز الروسي، وقد أصبح هدفهم المشترك هو ضرورة الصراع المسلح والعمل الثوري لإيجاد حل عادل للقضية الأرمنية.

وهكذا، انطلقت الأنشطة الثورية الأرمنية بدءاً من عام ١٨٩٠ ضد السلطنة العثمانية، ولم تقف الإدارة العثمانية مكتوفة الأيدي أمام هذه الأنشطة، فقد قاومتها عن طريق تعزيز العناصر المسلمة في الولايات الأرمنية الست، وتشكيل فرق الخيالة الحميدية في عام ١٨٩١ في هذه الولايات من عناصر كردية غالباً، لمواجهة الأنشطة الثورية الأرمنية. ومنذ عام ١٨٩٤ بدأت المواجهات والأزمات بين الجانبين بشكل سافر، فقد امتنع جميع سكان قضاء ساسون الجبلي والواقع في ولاية بتليس سواء كانوا أرمن أو أكراد عن دفع الضرائب، ونتج عن ذلك مذبحة ضخمة راح ضحيتها بين ٩٠٠ و٣٥٠٠ قتيل، على الرغم من صدور العفو من قبل السلطات العثمانية قبل ذلك. وقد أعادت هذه المذبحة القضية الأرمنية إلى بؤرة الاهتمام الأوربي، ورغم أن المقترحات الإصلاحية الأرمنية كانت موضوعية للغاية، ووعدت الإدارة العثمانية بتنفيذها، فقد اقترفت المذابح ضد الأرمن منذ ١٣ أكتوبر وحتى ٢٩ ديسمبر ١٨٩٥ ليس في إرمنستان ولكن في مجمل عام الأناضول. وتقدر المصادر ضحايا هذه المذابح بنصف مليون أرمني، وقد جاءت عملية احتلال البنك العثماني من قبل حزب الطاشناق في ٢٦ أغسطس ١٨٩٦ كرد فعل لهذه المذابح، ومن أجل الضغط على الدول الأوربية لاتخاذ مواقف أكثر قوة تجاه القضية الأرمنية.

وعلى الرغم من الجدل حول عدد ضحايا الأرمن في مذابح ١٨٩٤-١٨٩٦ الذي يتراوح بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف نسمة، فإنه من الثابت نزوح آلاف آخرين إلى البلاد العربية وروسيا وأوربا والولايات المتحدة، مما أدى إلى تخلخل البنية الديموجرافية الأرمنية ليس في إرمنستان فقط ولكن أيضاً في بقية الخريطة السكانية الأرمنية العثمانية.

وتناولت الفصول من الثالث وحتى السادس صناعة القضية دينياً من قبل الأطراف المختلفة، مع تحليل أهداف كل طرف من ذلك، فمن المفارقات الكبيرة أن الدوائر الدبلوماسية والوسائل الإعلامية والأوساط البحثية الغربية، أوربية كانت أم أمريكية، قد طرحت سياق القضية الأرمنية وأحداث المذابح هذه رسمياً وشعبياً على أنه تذبيح مسيحيين على أيدي مسلمين، وصدام دموي بين الإسلام والمسيحية وصراع حضاري بين بربرية الإسلام / المسلمين، وعبقرية المسيحية / المسيحيين. فقد جسدت الصحافة الغربية والأمريكية المذابح الأرمنية بين عامي ١٨٩٤-١٨٩٦ كما جسدتها الكتابات القنصلية والدبلوماسية الغربية والأمريكية أيضاً على أنها تذبيح المسلمين والإسلام للمسيحيين الأبرياء المضطهدين المسيحيين، ولخصت قضيتهم في كونهم مسيحيين يتعرضون للعنف والإبادة من جانب المسلمين

والإسلام. وبالتالى فقد ربطت كل المذابح بالرموز والمقدسات الإسلامية؛ فعمليات القتل والذبح تحدث فى أعقاب الصلوات، واقتياد العجائز والفتيات والأطفال من الكنائس التى تحولت إلى مساجد أو خرائب، كما تعاطى الإعلام العثمانى القضية الأرمنية من وجهة النظر ذاتها، فقد قام بتحويل مجرى المذابح الأرمنية إلى صراع إسلامى - مسيحى؛ ففى البيانات العثمانية كانت الإشارات دائماً تشير إلى أن المذابح حدثت نتيجة لإطلاق الأرمن المتمردين النار على المساجد أثناء الصلاة، كما زج العثمانيون بالأكراد فى اللعبة السياسية ضد الأرمن باسم الإسلام، فشكلت منهم فرق عسكرية، وقد سمح ذلك للإدارة العثمانية الرسمية بتناول ذلك فى أنه حرب أهلية بين الأكراد والأرمن وخلالها تُرتكب التجاوزات من الجانبين. وقد قامت الإرساليات التبشيرية بدور محورى أيضاً فى بلورة هذا الصراع الدينى بما قدمته من تقارير وبما مارسته حكوماتها فى هذا الصراع تشويهاً للحقائق.

وهكذا بالغ الغرب فى بياناته عن مذابح الأقليات المسيحية، وتعاطاها دائماً من منظور أحادى ودينى، فى الوقت الذى هدف من خلالها للتدخل فى الشأن العثمانى الداخلى، وفى هذا المجرى استخدم الغرب حجة الإصلاحات مرة وحجة الإنسانية مرات وحجة الدين مرات ومرات كوسائل لبلوغ مآربه، بالاستيلاء على أراضى الدولة العثمانية وتقطيع أوصالها، فى الوقت الذى أصاب الهلع الإدارة العثمانية جراء الخوف من زوال الدولة، ولذا، أصبح منع تفكك الدولة وتقطيع أوصالها على قمة المسائل الجوهرية التى شغلت بال النظام العثمانى حكومة ورعية، وكانت الجامعة الإسلامية حلاً مثالياً لإنقاذ الدولة من مصيرها المرتقب، ومن ثم نظر النظام العثمانى إلى مطالب الأقليات المسيحية، لاسيما الأرمن فى شرق الأناضول الذى مثل عنق الدولة، على أنها تمثل تهديداً حقيقياً على كيانه، ولذلك فقد وضعت الإدارة العثمانية تنفيذ "الإصلاحات الأرمنية" فى خانة "إما البقاء وإما الفناء" وهيمنت عليها فكرة أن شعباً من رعاياها يتوق إلى الاستقلال الذاتى ثم الانفصال التام. وفى هذا الاتجاه، لجأت الإدارة العثمانية إلى تأجيج النعرات الدينية فى فترة شهدت تأصيل الاعتقاد بأن النظام العثمانى مستهدف من العالم المسيحى، وفى عين اللحظة، ساد الاعتقاد بأن الأرمن هم الامتداد الداخلى للأعداء المسيحيين ويسعون للاستيلاء على قلب الدولة؛ أى الأناضول.

لقد أقحم المتصارعون الدين، إسلامياً كان أم مسيحياً، فى اللعبة السياسية، بدءاً من الأقليات المسيحية ومروراً بالنظام العثمانى وانتهاءً بالغرب، والعكس كذلك. ومع هذا، أسهم وبوعى - قطبا الصراع الكبيرين وهما الغرب والنظام العثمانى فى تعقيد القضية الأرمنية عندما أخرجاها من إطارها الإدارى البسيط وأدخلاها فى معترك معقد قوامه صراع الإسلام ضد المسيحية ما لبث أن تمخض عنه خاسر واحد ووحيد هو الشعب الأرمنى ذاته بعد عقدين من الزمان عندما اقترف النظام الاتحادى الحاكم بالدولة العثمانية أول «إبادة جنس» جماعية فى القرن العشرين.

هكذا ينتهى المؤلف برؤية مفادها أنه مثلما ارتكز الغرب الأوربى وبعض الأرمن فى الدفاع عن القضية الأرمنية وتحويلها فى غالبيتها إلى المقدس الدينى، فإن النظام العثمانى أيضاً استخدم الدين الإسلامى أو المقدس وخلق "مقدسه" للدفاع عن أهدافه. وفى غمار الصراع السياسى المحض، شوهت الرموز الدينية وأصبحنا أمام حرب صليبية جديدة، والمؤلف وهو بعيد النظر يرنو بعينيه ويقلمه للحاضر المعاصر ليرمز لمحاولات استخدام الدين من قبل الغرب والولايات المتحدة بوصم الإسلام بالإرهاب لتحقيق وغرس نفوذه داخل المنطقة العربية، وبالتالى صار الحديث مرة أخرى حول "الحرب الصليبية"!!.

وزير خارجية أرمينية فى حديث لـ «الأهرام» :

مستعدون لتطبيع العلاقات مع تركيا ... ودبلوماسية كرة القدم فتحت الطريق

حوار : محمد عبد الهادى

نقلاً عن الأهرام فى ٨ مارس ٢٠٠٩

قام وزير خارجية جمهورية أرمينية إدوارد نالباندیان خلال الفترة من ٢٣ - ٢٧ فبراير الماضى بزيارة للشرق الأوسط حقق من خلالها نتائج إيجابية ومهمة . وقد استهلها بزيارة رسمية إلى مصر يوم ٢٣ فبراير ، التقى فيها مع رئيس الوزراء د . أحمد نظيف ، وكذا السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية وناقشوا كيفية مواصلة الخطوات لتعميق العلاقات الشاملة لاسيما القضايا الأمنية فى منطقتىّ جنوب القوقاز والشرق الأوسط . وفى نفس اليوم ، التقى نالباندیان مع ممثلى الجالية الأرمنية فى مصر . وفى اليوم التالى ، وصل إلى عمان والتقى مع وزير خارجية الأردن ناصر جودة . وأثناء الاجتماع ، تم التطرق إلى إمكانيات التعاون بين البلدين فى إطار المنظمات الإقليمية والدولية . كما اجتمع نالباندیان مع ممثلى الجالية الأرمنية الأردنية . وفى يوم ٢٥ فبراير ، وصل إلى لبنان واستقبله الرئيس اللبنانى ميشيل سليمان ، كما التقى مع نبيه برى رئيس البرلمان اللبنانى ، ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة ، ووزير الخارجية فوزى صلوخ . واتفقوا جميعاً فى مشاوراتهم على تسوية المسائل الإقليمية باستبعاد استخدام القوة . وزار نالباندیان القيادات الدينية الأرمنية بلبنان . وفى يوم ٢٦ فبراير ، وصل إلى سورية والتقى مع الرئيس السورى بشار الأسد . وقد رحب الأسد بخطوات أرمينية الرامية إلى إقامة العلاقات مع تركيا معرباً عن قناعته فى أنها ستُساعد على تعزيز الاستقرار والأمن فى المنطقة . كما التقى مع وليد المعلم - وزير الخارجية السورى - ووقعا اتفاقية بخصوص إعفاء الشخصيات التى تحمل جوازات دبلوماسية أو جوازات خدمة خاصة من البلدين من طلب الحصول على تأشيرة الدخول . وفى المساء ، التقى نالباندیان مع زعماء المؤسسات الأرمنية بسورية . وفيما يلى حوار نالباندیان مع جريدة الأهرام :

أكد إدوارد نالباندیان وزير خارجية أرمينية أن علاقات الصداقة التاريخية بين بلاده ومصر تشكل أساساً لتعميق التعاون بين الحكومتين ، ووصف الحوار السياسى بأنه على مستوى عال يجب دعمه بمشاريع اقتصادية متبادلة . وقال - فى حديث للأهرام - إن الوضع الراهن فى منطقة القوقاز يتطلب من كل دول المنطقة ضبط النفس ، فأحداث صيف ٢٠٠٨ بين روسيا وجورجيا أوضحت أن هذه المنطقة قد تصبح قنبلة متفجرة مشدداً على أن الاتفاق الذى تم بجهود رئيسىّ فرنسا وروسيا هو أساس الحل السلمى ويجب مراقبة ومتابعة تنفيذ الإجراءات والالتزامات لكى تتم المحادثات المرتقبة فى جنيف عن نتائجها المرجوة .

واتهم نالباندیان أذربيجان بتعطيل التسوية السلمية للنزاع حول إقليم ناجورنو كاراباخ وبالتراجع عن مقترحات مينسك ومبادىء باريس للتسوية السلمية ، ولشن حملة دعاية بلغت حد الحض على كراهية الأرمن !

وحول علاقات بلاده بتركيا شدد على رغبة بلاده فى إقامة علاقات دبلوماسية وفتح الحدود مع تركيا ، داعياً إلى وضع التناقضات جانباً والعمل من أجل حوار بناء ، معرباً عن اعتقاده فى أن المصالحة الأرمنية التركية قريبة ، قائلاً : إن دبلوماسية كرة القدم فتحت الطريق ، فى إشارة إلى دعوة الرئيس الأرمنى سركيسيان نظيره التركى عبدالله جول لحضور مباراة كرة القدم بين فريقى البلدين فى العاصمة الأرمنية .

وفيما يلى نص الحديث :

• ما هى الموضوعات التى تناولتها بالبحث مع وزير الخارجية أحمد أبوالغيط ، وكيف تُقيّم العلاقات الثنائية التى بدأت رسمياً عام ١٩٩٢ ؟ .

فى البداية ، دعونى أقول إن عودتى إلى القاهرة أمر يسرنى جداً لأننى عشتُ هنا ١٥ عاماً وتشرفتُ بكونى أول سفير لأرمينية ومثلتُ بلادى فى مصر . خلال لقائى مع صديقى وزميلى أبوالغيط بحثنا التعاون الثنائى فى العديد من المجالات . كما تناولنا مسائل تخص تعزيز الأمن والاستقرار فى منطقة جنوب القوقاز والشرق الأوسط ، وأود التأكيد على أن العلاقات الأرمنية ـ المصرية لها تاريخ طويل ، وما يربط شعبينا هو الصداقة التاريخية التقليدية والمودة والتعاطف . وكل ذلك يشكل أساساً لتعميق التعاون بين الحكومتين لما فيه مصلحة الجميع ، إن أرمينية مهتمة بتعزيز وتعميق التعاون المتبادل مع مصر . ويجب دعم المستوى العالى للحوار السياسى الموجود بين بلدينا بمشاريع اقتصادية متبادلة .

• يشكل التوتر فى العلاقات بين روسيا وجورجيا تهديداً أمنياً فى منطقة القوقاز . . كيف ترون انعكاسات ذلك على المنطقة وأرمينية . . وهل لديكم مقترحات من أجل تعزيز الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة؟

كما هو معلوم ، تُعتبر القوقاز من المناطق الأكثر حساسية فى العالم . ومنذ قرون ، كانت القوقاز مفترق الطرق لشعوب وديانات وثقافات وحضارات عديدة . إن مسيرة تطورات الأحداث والوضع الراهن فى جنوب القوقاز والبلدان المجاورة تتطلب من كل واحد منا ضبط النفس وحساً عالياً للمسئولية . شهدت الأحداث فى صيف ٢٠٠٨ فى جنوب اوسيتيا بكل وضوح أن عدم الانتباه يمكن أن يؤدى بالقوقاز إلى قنبلة متفجرة . وقد بينت تلك الأحداث الخطر فى التمادى فى تملك الأسلحة . ونحن فى أرمينية ندرك ذلك الخطر منذ زمن .

وحاولنا تنبيه أصدقائنا إلى أن سباق التسلح فى المنطقة يمكن أن يؤدى إلى بداية نزاع مسلح من جديد . على أى حال ، نأمل أن تكون أحداث شهر أغسطس ٢٠٠٨ قد ذكرت الجميع أن الحرب بدون شك ليست حلاً أبداً . واليوم كرئيس لمنطقة اتفاقية الأمن الجماعى ، فإن أرمينية أوضحت موقفها فى البيان الذى وقع عليه كل الدول الاعضاء .

إن قضايا التعاون والأمن فى منطقة جنوب القوقاز خاضعة دائماً للنقاش . وإن أية فكرة باتجاه التعاون والثقة المتبادلة والأمن يكون مرحباً بها . والمهم اليوم ، أن نركز جهودنا على منع أية كارثة مشابهة . وفى هذا الصدد المهم هو المستقبل . نحن نرى أن الاتفاق الذى جرى بجهود رئيسىّ فرنسا وروسيا هو أساس للحل السلمى . ويجب حالياً ، مراقبة ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات والالتزامات لكى يحترم كل طرف التزاماته وحث كل الجهود لكى تثمر محادثات جنيف (نتائجها المرجوة والتى تضم كل أطراف النزاع) .

• إلى أين وصلت جهود تسوية قضية إقليم كاراباخ . وكيف ترون إمكان حل القضية سلمياً؟

منذ عام ٢٠٠٧ خلال اجتماع وزراء منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ، قام رؤساء مجموعة مينسك بتقديم اقتراحات لوزراء خارجية أرمينية وأذربيجان على أساس مبادئ تسوية نزاع كاراباخ ، كان يمكن لتلك المبادئ أن تكون أساساً لاستمرار المفاوضات . للأسف لم يأخذ الطرف الآخر تلك الاقتراحات على محمل الجد لأشهر طويلة ، وفى يونية عام ٢٠٠٨ فقط وافق رئيس أذربيجان فى سانت بطرسبورج عند لقائه رئيس أرمينية على متابعة المفاوضات على أساس وثيقة مدريد .

وفى ٢ نوفمبر ، وفى موسكو بمبادرة من الرئيس ميدفيديف ونتيجة للقاء آخر بين الرئيسين وقع رؤساء الدول الثلاث بياناً ، يبين نصه ضرورة تسوية النزاع سلمياً وسياسياً . كنا نعتقد بأن بيان موسكو كان يمكن أن يفتح مرحلة جديدة لعملية السلام . ولكن بعد مضى عدة أيام ، أعلن المسئولون فى أذربيجان أن التسوية السلمية ليست مرادفاً للالتزام بعدم استخدام القوة حتى أنهم قالوا أن الطرق العسكرية لم تكن مستحيلة كوسيلة لتسوية النزاع .

وبالرغم من أن بيان موسكو يؤكد أن حل النزاع يجب أن يجرى على أساس مقاييس ومبادئ الحقوق الدولية ، فإن أذربيجان تُصر على أن التسوية تقوم على مبدأ واحد وهو الحفاظ على وحدة أراضى الدولة . رغم أن البيان يوضح أن عملية المفاوضات يجب أن تستمر فى إطار مجموعة مينسك ، لكن أذربيجان تُعقد كل شئ ، وتُناقش الأمور فى محافل أخرى فى نفس الوقت بمقاييس مختلفة .

لم تُنشر تفاصيل المفاوضات حتى الآن ، لكن المبادئ واضحة ، وقد كُتب الكثير عن هذا الموضوع . واليوم ، تجرى المفاوضات على أساس وثائق منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ، وخاصة الصك النهائى لهلسنكى بعدم استخدام القوة ووحدة الأراضى وحق تقرير المصير . الأمر الأهم هو موضوع وضع كاراباخ بشكل نهائى والاعتراف بحقوق تقرير مصير شعب كاراباخ وتحقيقه وتأمين الأمن بمعناه الواسع .

ولكن أود أن أشير إلى أنه من أجل تسوية المشكلة بشكل سلمى ، كان من الأجدر أن نُجهز الجموع للمصالحة فى البلدين . للأسف ، تصل الدعاية الرسمية فى أذربيجان إلى حد زرع الحقد .

واتخذت أذربيجان خطوات خطيرة لإعطاء النزاع طبيعة دينية لدرجة إذا وصلنا غداً فى المفاوضات إلى اتفاق فيمكن أن يعارض الطرف الآخر بأن مجتمعه لا يقبل ذلك ، كما حصل مرة ، فبعد أن وصلنا إلى اتفاق حول (مبادئ باريس) أعلنت أذربيجان أن الرأى العام ليس مستعداً فى أذربيجان .

وأضيف بأن مجموعة مينسك هى أيضاً هدف للدعاية الآذرية . ويبدو هذا السلوك غريباً ، خاصة أنه من جهة يدعو جيراننا الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا للتوسط ومن جهة أخرى ينتقدونهم . والنتيجة أن ٨٢٪ من الآذريين يعارضون وساطة مجموعة مينسك .

● لديكم علاقات طيبة مع إيران . . كيف يمكن أن تسهم هذه العلاقات فى تحقيق التفاهم والاستقرار . . وكيف تنظرون إلى الحوار المزمع بين الولايات المتحدة وإيران؟

تقوم العلاقات السياسية والاقتصادية بين أرمينية وإيران على أساس المصلحة المشتركة ، خاصة فى مجال الطاقة والنقل .

● ما هى طبيعة العلاقات بين أرمينية وتركيا لاسيما فى ضوء ما يتردد عن ضغوط اللوبى الأرمنى فى أوروبا لمنع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى ما لم تعترف بالاتهامات الموجهة للدولة العثمانية بارتكاب مذبحة الأرمن عام ١٩١٥ ؟

قام الرئيس الأرمنى سركيسيان فى سبتمبر ٢٠٠٨ بدعوة رئيس تركيا عبدالله جول إلى يريفان لحضور مباراة كرة القدم بين منتخبى تركيا وأرمينية .

وبهذه المناسبة وخلال اللقاء الذى جرى بين الرئيسين ، تم إيجاد مناخاً مناسباً مما ساهم فى بدء مفاوضات من أجل تطبيع العلاقات ، وبالنتيجة التقيتُ بزميلى التركى على باباجان عدة مرات ، وبتقديرى كانت اللقاءات بناءة ومفيدة جداً .

نحن مستعدون لتطبيع العلاقات ، أى إقامة علاقات دبلوسية وفتح الحدود مع تركيا . أرمينية مستعدة لاتخاذ الخطوات بهذا الاتجاه دون أية شروط مسبقة ، ونأمل بأن تركيا أيضاً بدورها مستعدة لفعل ذات الشئ . إن قرار قبول أية دولة فى الاتحاد الأوروبى تابع فقط لشعوب وأعضاء الاتحاد الأوروبى . وهم المخولون بالقرار إن كانت أية دولة تستوفى شروط الاتحاد الأوروبى أم لا .

● كيف تقيّمون الجهود المصرية لإحلال السلام فى الشرق الأوسط ، وما هى رؤيتكم للعدوان الإسرائيلى الأخير على قطاع غزة؟

كون أرمينية قريبة جيوسياسياً من منطقة الشرق الأوسط ، فهى مهتمة جداً بترسيخ السلام والاستقرار هناك . وفى هذا الصدد ، نحن نقدر عالياً دور مصر فى عملية تسوية قضايا الشرق الأوسط سلمياً . وترى أرمينية بأن أية معضلة يجب أن تُحل بطرق سلمية عبر المفاوضات والحوار .

مؤتمر العلاقات العربية الأرمنية الثقافية

إعداد : شيماء الشواربى

في ١٦ مارس الماضى ، انعقد المؤتمر العلمى الدولى للعلاقات العربية الأرمنية الثقافية الذى نظمه مركز الدراسات الأرمنية بكلية الآداب جامعة القاهرة تحت رعاية أ . د . حسام كامل رئيس جامعة القاهرة ، وأ . د . أحمد زايد عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة ، و د . روبين جرابيديان السفير الأرمنى بالقاهرة . كما حضر أ . د . محمد جابر أبو على - وكيل أول وزارة التعليم العالى والبحث العلمى - نائباً عن الأستاذ الدكتور هانى هلال وزير التعليم العالى والبحث العلمى . هذا ، وقد شارك فى المؤتمر «١٦» باحثاً من مصر وأرمينية وسورية ولبنان ، وتوزعت أعمال المؤتمر على أربع جلسات فضلاً عن جلستى الافتتاح والختام .

ترأس أ . د محمد عفيفى - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بآداب القاهرة - الجلسة الأولى . وقد افتتحها أ . د . ماجدة النويعمى - أستاذ الدراسات اليونانية واللاتينية بآداب الإسكندرية - بدراسة عن «أرمينية فى المصادر الأدبية اللاتينية» ، وتمركز البحث حول نقطتين مهمتين ، أولاهما ما ورد فى المصادر الأدبية اللاتينية من معلومات عن أرمينية ، وثانيهما كيف لعبت أرمينية بخيال الشعراء الرومان ، وكيف دخلت فى صورهم البلاغية الإبداعية . ثم تلاها بحث أ . د . فايز نجيب إسكندر - أستاذ التاريخ الوسيط بآداب بنها - وعنوانه : «سبيوس المؤرخ الأرمنى المعاصر للفتح الإسلامى لأرمينية وصورة الآخر» . وقد ركز د . إسكندر على أهمية سيوس الذى تضمن «تاريخه» النص الكامل للمعاهدة العربية الأرمنية الأولى التى عقدها الخليفة الأموى معاوية بن أبى سفيان مع الأمير الأرمنى ثيودور رشدونى سنة ٦٥٣م ، والتى أغفل نصها كل المؤرخين العرب ، وبموجبها تمكن المسلمون أن يتعاونوا مع الأرمن لطرد البيزنطيين من أرمينية وإعادتها للسيادة الإسلامية .

ثم أعقبه دراسة الباحث السورى غسان كجو : «حركة المثاقفة الأرمنية العربية ودور الأرمن فى حركة النهضة العربية» . وفيه استعرض كجو مناحى التقارب الثقافى بين العرب والأرمن ، ثم أعلام المنوّرين الأرمن الذين ألفوا وأبدعوا بالعربية ، وكانوا رواداً فى تأسيس المسرح العربى والصحافة العربية والموسوعات العربية ورواداً فى تجديد الشعر واللغة العربيين . كما تناول البحث دور الأرمن وما قدموه من مؤلفات تدرس العالم العربى ماضياً وحاضراً . واختُتمت فعاليات الجلسة الأولى بورقة د . فاروجان كازانچيان - مدرس الأدب الإنجليزى بآداب طنطا - عن : «أبو العلاء المعرى : قصيدة للشاعر الأرمنى أفيديك إسهاجيان» التى تُعد ملحمة من روائع الشعر الفلسفى الأرمنى الذى يرقى إلى

عبقرية شاعر الفلاسفة وفيلسوف الشعراء أبى العلاء المعرى .

ترأس أ.د. جمال محمود حجر - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بآداب الإسكندرية - فعاليات الجلسة الثانية . وقد افتتحها أ.د. أرشاك بولاديان - السفير الأرمنى بدمشق - بمبحث عنوانه «أرمينية فى التاريخ العربى - الإسلامى» ، تناول فيه أعمال المؤرخين والجغرافيين العرب عن أرمينية والأرمن مما يُعد وثيقة مهمة لصورة «أرمينية التاريخية» المرسومة فى أعمال الآخر غير الأرمنى الذى يُكمل شهادة وعمل المؤرخين الأرمن ، ويُوضح علاقة الأرمن بالعرب التى اتسمت تاريخياً بأنها «علاقة صداقة وطيدة واحترام عميق» . ثم تلاه أ.د. صالح زهر الدين - الباحث والمفكر اللبنانى - بدراسة عن «عينات ثقافية فى العلاقات العربية - الأرمنية» ، طرح فيها ما تعرض له المفكرون العرب والأرمن من اضطهاد وتنكيل وإعدام على أيدى السلطات العثمانية لمطالبتهم بحرية أوطانهم وتقدمها . ورصد وجود «٧٠٠» كلمة عربية أو من أصل عربى فى اللغة الأرمنية الأدبية ، وعرج على الدور الثقافى والتنويرى المهم الذى تقوم به الكنيسة الأرمنية عبر العالم .

ثم قدم الباحث د . محمد رفعت الإمام - مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بآداب دمنهور جامعة الإسكندرية ورئيس تحرير هذه المجلة - دراسة بعنوان : «الأرمن أداة تحديث . . التصوير الشمسى نموذجاً» . تحدث فيه عن نشأة «الفوتوغرافيا» على أيدى داجير الفرنسى فى عام ١٨٣٩ ، ثم عرج إلى التحديات المجتمعية والدينية التى واجهت صناع الفوتوغرافيا ، وكيفية التغلب عليها . وهنا ، تجدر الإشارة إلى أن الأرمن كانوا بمثابة همزة الوصل بين هيمنة الأجانب على هذه الصناعة وانتقالها إلى العناصر الوطنية (المحلية) . وقد ساهم مجمل الإنتاج الفوتوغرافى فى تغيير صورة مصر النمطية الاستشراقية القائمة على خيالات الأدباء وإيحاءات الرسامين لاسيما فيما يتعلق بدنيا الحريم والعلاقات الإنسانية والتراث المصرى . واختتمت د . تايرى هاميجيان - جامعة مصر الدولية - فعاليات الجلسة الثانية بورقة عن «إسهامات الأرمن المصريين فى التراث المعمارى بالقاهرة» ، وفيها عرضت لدور المعماريين الأرمن زمن الدولة الفاطمية ، ثم فى عصر محمد على باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ، وركزت على دور المعماريين الأرمن المصريين المعاصرين فى الدفاع عن التراث العربى وتراث العمارة المصرية القديمة ، واستعادة قيم فن العمارة الفرعونى والقبطى فى مواجهة القيم الأوربية الغربية عن مفاهيم العمارة المصرية الأصيلة التى كانت منبعاً نهلت منه فنون العمارة العالمية .

ترأس د . محمد رفعت الإمام الجلسة الثالثة ، وقد استهلها أ.د. محمود علاوى - أستاذ اللغة الفارسية بآداب القاهرة - بدراسة عن «ميرزا ملكوم خان ودوره الثقافى والفكرى» . وحسب علاوى ، يُعد ميرزا أحد أهم المفكرين السياسيين الأرمن الإيرانيين ، ورائداً من رواد النهضة الفكرية والسياسية والأدبية ، ويأتى فى طليعة الكتاب الذين شاركوا بقوة فى الحياة الفكرية بين إيران ومصر وتركيا حيث كتب وترجم عن الإنجليزية والفرنسية ، وعن الصراعات الدولية فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . ثم تلاه أ. سمير عريش - الباحث السورى فى الشئون الأرمنية - بموضوع عن «التمايز الأدبى بين الشعبين العربى والأرمنى» ، وفيه عرض لعلاقات الوئام والتعايش بين العرب والأرمن ، وقدم نماذج من موضوعات متقاربة فى الأدبين العربى والأرمنى من مراحل زمنية مختلفة .

ثم قدم د . ماجد عزت - الباحث المصرى فى التاريخ الحديث والمعاصر - بحثاً عن «الأبعاد الثقافية للجالية الأرمنية

فى القدس» ، عرض فيه للوجود الأرمنى فى القدس منذ القرن الثالث الميلادى ، وكنائس الأرمن وأديرتهم ، والنشاط الحرفى ، والنشاط العلمى . وركز على اتساع رقعة الحى الأرمنى فى القدس القديمة مما يجعل الأرمن المقدسيين فى طليعة المقاومين المدافعين عن القدس فى وجه هجمة التهويد .

واختتم أ . عبد العزيز الدروبى - باحث سورى ورئيس فرع اتحاد الكُتاب العرب بدير الزور - فعاليات الجلسة بدراسة عن «قراءة ورؤية فى العلاقات العربية الأرمنية» ركز فيها على الأنشطة العلمية والتقنية والطبية والأدبية للأرمن ، وتوقف عند أهم المترجمين الأرمن فى سورية ولبنان الذين نقلوا الأدب والفكر الأرمنى إلى العربية مثل د . ألكسندر كشيشيان ونزار نزاريان ولوسى قصابيان .

ترأس أ . د . فايز نجيب إسكندر الجلسة الرابعة ، وافتتحها أ . د . سيد عشماوى - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بآداب القاهرة - ببحث عنوانه : «يوحنا الأرمنى - الفنان وتفاعل الثقافات فى مصر العثمانية» ، أوضح فيه بأن حياة يوحنا الأرمنى تُعد نموذجاً فريداً لآليات الاندماج الثقافى - الاجتماعى للأرمن فى مصر ، وقد ساهم على نحو جلى فى النهضة الاجتماعية الثقافية التى عرفتها مصر آنذاك . والبحث قراءة تاريخية لكتاب د . مجدى جرجس - الباحث المصرى - عن «يوحنا الأرمنى وأبقوناته القبطية» الذى نشره المجلس الأعلى للثقافة فى مصر عام ٢٠٠٨م . ثم قدم د . شوكت يوسف - باحث سورى - ورقته عن «فنون الخط العربى فى الآثار الكتابية العربية المكتشفة على أرض أرمينية التاريخية» ، وهو قراءة فى كتاب ألكسندر خاتشادوريان «ديوان النقوش العربية فى أرمينية» . وقد قدم د . شوكت رؤية علمية لأهمية هذه النقوش فى دراسة فنون الخط العربى ، ولما تُمثل من استكمال لتاريخ فن الخط العربى وتداخل هذا الفن مع الفنون الزخرفية الأرمنية المحلية فى حقبة الهيمنة العربية على أرمينية .

وتلاهما د . جمال كمال محمود - الباحث المصرى فى التاريخ الحديث والمعاصر - بدراسة عن «أوقاف دير مار يعقوب الأرمنى بالقدس الشريف فى العصر العثمانى» ، عرض فيها أهمية هذا الدير بالنسبة للأرمن خصوصاً وفلسطين عموماً . وحسب الدراسة ، انتشرت أوقاف الدير فى جنينة سودون الأرمنى (درب الجنينة) والأزبكية والقلعة وحى الصاغة بالقاهرة . وتُعد الدراسة بحثاً وثائقياً فى سجلات المحاكم الشرعية (مصر) لتوثيق الأوقاف الأرمنية لهذا الدير الذى يُعتبر قلعة حصينة فى مواجهة عمليات التهويد . واختتم أ . أحمد العدوى - الباحث المصرى فى التاريخ الإسلامى - الجلسة بورقة عن «المثقفون الأرمن ودورهم فى الحياة الثقافية فى القرن التاسع عشر : إسكندر أبكاريوس نموذجاً» ، وركزت الدراسة على حياة إسكندر أبكاريوس (١٨٢٦ - ١٨٨٥) ، ومؤلفاته : المناقب المصطفوية والمآثر المحمدية العلوية ، نوادر الزمان فى وقائع جبل لبنان ، المناقب الإبراهيمية والمآثر الخديوية . . . إلخ .

وأخيراً ، اختتمت أ . د . زينب أبو سنة - مديرة مركز الدراسات الأرمنية وأستاذ الأدب التركى بكلية الآداب جامعة القاهرة - فعاليات المؤتمر وأعلنت أن مؤتمر العام القادم (٢٠١٠) سيكون عن «الأرمن والاقتصاد فى العالم العربى» .

وختاماً

لإيضاح الفوارق بين جريمة «إبادة الجنس» وجرائم الحرب، يجب أولاً تعريف ماهية الجرائم الأخيرة. فقد عرّفت المادة السادسة (ب) من ميثاق نورمبرج هذه الجرائم بأنها «... خرق لقوانين أو أعراف الحرب. ومثل هذا الخرق يجب أن يتضمن، ولكن لا يقتصر على، القتل، سوء المعاملة، أو التهجير إلى معسكرات السخرة أو لأى غرض آخر للسكان المدنيين داخل الأراضى المحتلة أو خارجها، قتل أو سوء معاملة أسرى الحرب أو الأشخاص المعتقلين، قتل الرهائن أو نهب الممتلكات الخاصة أو العامة، التدمير الغاشم للمدن أو البلاد أو القرى أو الاجتياح الذى ليس له ضرورة عسكرية».

تأسيساً على هذا، فإن حالة النزاع المسلح فقط تُعد المعيار الحاكم لجرائم الحرب على النقيض من جريمة «إبادة الجنس» التى تُرتكب بعيداً عن أية حروب حسبما نصت المادة الأولى من الاتفاقية. وتُرتكب جرائم الحرب على أيدى القوات المحاربة ضد الأسرى أو تُرتكب على أيدى الغزاة ضد الشعوب المحتلة عكس «إبادة الجنس» التى يُمكن اقترافها ضد أبناء الوطن أو الغرباء مدنيين كانوا أم عسكريين.

أضف أيضاً، أن الحرب لا يُمكن أن تكون مبرراً ضرورياً للقيام بأفعال «إبادة الجنس» وقت الحرب. وفى هذا الخضم، نسوق ملاحظات اللجنة السادسة على المادة الأولى من مسودة اتفاقية إبادة الجنس التى أعدها الأمين العام للأمم المتحدة:

١ - لا تُوجه الحرب عادة لتدمير العدو. إذ أن التدمير يُعد هنا فقط وسيلة يستخدمها المحارب لفرض إرادته على خصمه؛ ولذا، عندما يتم التوصل إلى هذه النتيجة، يتم التوصل إلى سلام. ومهما كانت قسوة الشروط المفروضة على المهزوم، إلا أنها تحفظ له «الحق فى البقاء».

٢ - لا تُعتبر الخسائر، بما فيها الخسائر الفادحة، الواقعة ضد المدنيين أثناء العمليات الحربية مقياساً لـ «إبادة الجنس». ففى هذه الحروب، يُدمّر المتصارعون عادة المصانع ووسائل المواصلات والمبانى العامة وغيرها. ويُعانى المدنيون حتماً خسائر فادحة إلى حد كبير؛ ولذا، يُستحب تقليص مثل هذه الخسائر. ومن الممكن اتخاذ العديد من الإجراءات بغية الوصول إلى هذا الهدف. بيد أن هذه المسألة تخص ميدان تنظيم أوضاع الحرب ولا تخص ميدان جريمة «إبادة الجنس».

٣ - قد يُصاحب الحرب ارتكاب جريمة «إبادة جنس» عندما يهدف أحد المتصارعين إلى القضاء على سكان أراضى العدو وتدميره بشكل منتظم أهدافاً ليست عسكرية أصيلة. ومن أمثلة هذا، إعدام أسرى الحرب والقضاء على السكان فى الأراضى المحتلة وإبادتهم تدريجياً.

بالإضافة إلى ما سبق، لا تستلزم جرائم الحرب دوافع أيديولوجية لتدمير الجماعات المستهدفة، ولا تشترط وجود «القصد الخاص» فى تدمير هذه الجماعات كلياً أو جزئياً. وفى هذا المنحى، دفع البعض بأن «تدمير المدن المأهولة بالسكان باستخدام خطط الحرب الشاملة يُمكن أن تُمثل جريمة إبادة جنس».

فى الواقع يُمكن القبول بهذا الدفع فى حال وجود دليل مادى على أن هذه الأفعال تُرتكب بـ«نية» التدمير التى تُعد الحد الفاصل بين جريمة «إبادة الجنس» وغيرها من الجرائم سواء كانت ضد الإنسانية أم حرباً. ولكن حيث تتوافر أدلة دامغة على ارتكاب انتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب أو القوانين الدولية الإنسانية بقصد تدمير، كلياً أو جزئياً، الجماعات القومية أو العرقية أو العنصرية أو الدينية التى حصرتها المادة الثانية من الاتفاقية، عندئذ، تغدو هذه الأفعال جريمة «إبادة جنس».